الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة

دراسة حالة: مؤسسة مطاحن البركة – زريبة الوادي –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب:

- مقراني أيمن

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د/ صيفي وليد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- عزوز ميلود	- أستاذ	رئيسا	بسكرة
- صيفي وليد	- أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- بن تركي وليد	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة

دراسة حالة: مؤسسة مطاحن البركة – زريبة الوادي –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب:

- مقراني أيمن

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د/ صيفي وليد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- عزوز ميلود	- أستاذ	رئيسا	بسكرة
- صيفي وليد	- أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- بن تركي وليد	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

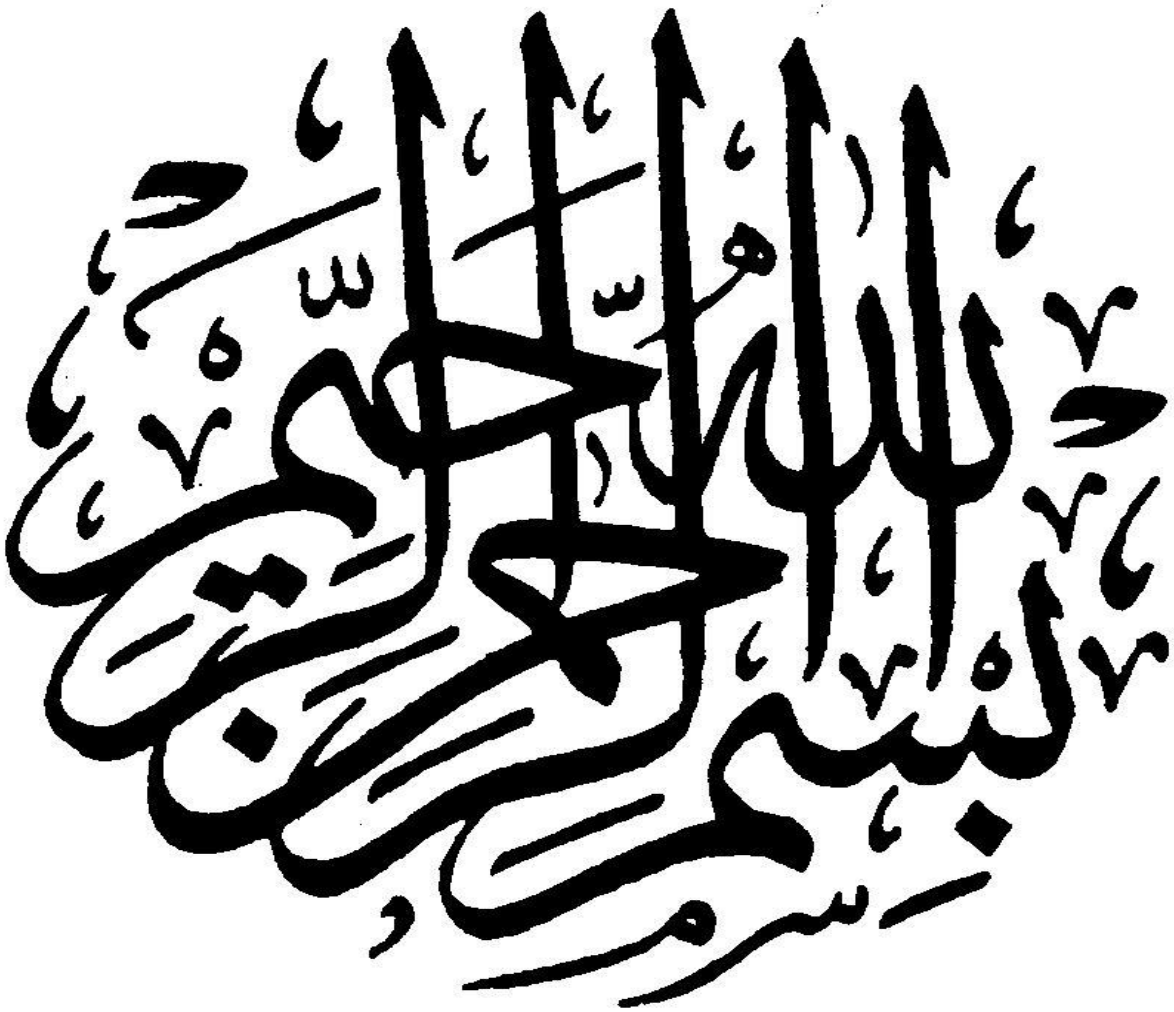
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات ، ونخص بالذكر **الأستاذ المشرف صيفي وليد** الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة التي كان عونا لنا في اتمام هذا البحث

كما اتقدم بالشكر الى زملائي والموظفين الذين استفدت من أرائهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم اثناء مراحل إعداد البحث

كما أتقدم بالشكر إلى مؤسسة مطاحن البركة زريبة الوادي

وفي الاخير اتقدم بالشكر لكل من الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين غذوا أذهاننا وأناروا عقولنا

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، أهدي عملي هذا الي من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات ، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرهما .

إلى من عمل بكد وفي سبيلي من علمني الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم اطال الله في عمره ،

إلى اخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى زملائي وزميلاتي المفضلين في دفعة 2023

كل من لم يذكره فمي من قريب أو بعيد .والى كل الاستاتذة الكرام في دفعة 2023، وكل من تمنى لي التوفيق

الطالب : مقراني أيمن

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
الملخص	
مقدمة	
الفصل الأول: مدخل الى التحليل المالي	
تمهيد	
المبحث الاول: عموميات حول التحليل المالي	**3**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته	3
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي	4
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والاطراف المستفيدة منه وأهم استعما لاته	6
المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي	**9**
المطلب الاول: منهجية وخطوات التحليل المالي	9
المطلب الثاني: مقومات ووظائف التحليل المالي	11
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي وأساليبه	13
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي	**14**
المطلب الاول : الميزانية المالية وعناصرها	14
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	18
المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (جدول التدفقات الخزينة)	21
خلاصة الفصل الاول	
المبحث الأول : الأداء في المؤسسة	27
المطلب الأول: مفهوم الأداء	**27**
المطلب الثاني : معايير تصنيف أداء المؤسسة	27

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاداء	**29**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة	31
المطلب الأول: تقييم الأداء المؤسسة	31
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة	32
المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي للمؤسسة	**33**
المبحث الثالث :أهمية تحليل المالي على الأداء المؤسسة	35
المطلب الاول :دور قائمة الميزانية في تقييم الأداء المالي	35
المطلب الثاني :دور قائمة جدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي	40
المطلب الثالث :دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي	**42**
خلاصة الفصل الثاني	
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن البركة	
المبحث الأول :تقديم مؤسسة مطاحن البركة	48
المطلب الثاني : نشأة مؤسسة مطاحن البركة	49
المطلب الثالث : أهمية وأهداف و مهام مؤسسة مطاحن البركة	49
المبحث الثاني : تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة مطاحن البركة	50
المطلب الأول: التعريف بالجانب التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة.	50
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	50
المطلب الثالث: الجانب الإنتاجي والتسويقي لوحدة الدقيق و الفرينة بالمؤسسة محل الدراسة.	57
المبحث الثالث: دور تحليل المالي على أداء المؤسسة	61
المطلب الأول: دور تحليل الميزانية على أداء المؤسسة	61
المطلب الثاني: دور تحليل جدول حسابات النتائج على اداء المؤسسة	69
المطلب الثالث: دور تحليل جدول سيولة الخزينة على أداء المؤسسة	71
خلاصة الفصل	
خاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل القانوني للميزانية "الأصول"	13
2	الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم"	15
3	جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)	17
4	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	18
5	جدول سيولة الخزينة (حسب الطريقة المباشرة)	20
6	جدول سيولة الخرينة (الطريقة الغير المباشرة)	21
7	جدول تغيرات الأموال الخاصة	22
8	الهيكل التنظيمي لمطاحن البركة	30
9	مراحل إنتاج الدقيق والفرينة	58
10	تغير أنواع رأس المال العامل خلال الفترة2017–2019	63

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تشكيلة منتجات وحدة السميد والفرينة للمؤسسة	58
2	الميزانية المالية المختصرة للأصول للفترة 2017–2019	61
3	الميزانية المختصرة للخصوم للفترة 2017–2019	62
4	حساب رأس المال العامل للفترة 2017–2019	62
5	إحتياجات رأس المال العامل للفترة2017–2019	63
6	الخزينة للفترة2017–2019	64
7	نسب السيولة لفترة 2017–2019	66
8	نسب النشاط لفترة 2017–2019	67
9	نسب التمويل لفترة2017–2019	67
10	نسب المردودية لفترة 2017–2019	68
11	يمثل نسبة تطور المبيعات خلال فترة الدراسة	70
12	يمثل نسبة تطور الانتاج خلال فترة الدراسة	70
13	يمثل نسبة تطور القيمة المضافة خلال فترة الدراسة	70
14	يمثل نسبة تطور النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة	70
15	نسبة تغطية النقدية لفترة2017–2019	71
16	نسبة النقدية التشغيلية لفترة 2017–2019	71
17	نسبة التدفق النقدي لفترة2017–2019	72
18	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة2017–2019	73

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تباين دور تحليل المالي على اداء المؤسسة، وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة مطاحن البركة زريبة الوادي – بسكرة – خلال الفترة (2017-2019)، وذلك بالإعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج و جدول سيولة الخزينة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

– إستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة –، لأنها تساعد المسير على تشخيص الحالة المالية لمؤسسة وكشف عن سياستها والظروف التي تمر بيها المؤسسة.

– إستعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

– الغرض من جدول سيولة الخزينة هو قدرتها على تقييم سيولة وربحية والسياسات المالية للمؤسسة، لأنها توفر المعلومات مفيدة لكل من مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: ، القوائم المالية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي ،التحليل المالي.

Résumé:

Cette étude vise à faire varier le rôle de l'analyse financière sur la performance de l'institution, et cette étude a été projetée sur Al-Baraka Mills Corporation, Zaribat Al-Wadi - Biskra - au cours de la période (2017-2019), sur la base des états financiers représentées dans le budget, le tableau des comptes de résultats et le tableau des liquidités de trésorerie:

- Utiliser les indicateurs d'équilibre financier et de ratios financiers pour connaître la situation financière de l'établissement et de la distribution de l'électricité et du gaz moyen-biskra-parce qu'il aide à diagnostiquer la situation financière d'une institution et à divulguer sa politique et les conditions dans lesquelles l'institution est en cours.
- Utilisation d'outils d'analyse financière pour détecter les forces et les faiblesses de l'institution.
- Le but du tableau de liquidité du Trésor est sa capacité à évaluer la liquidité, la rentabilité et les politiques financières de l'entreprise, car il fournit des informations utiles à chacun des utilisateurs des états financiers.

Les mots clés ; Les états financier , La perfonnance financier, Evaluation de la perfonnance financier, La analyse financier

مقدمـــة

يعتبر التحليل المالي احد الموضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الانظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف الى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام ادوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

يعتبر الأداء المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المؤسسات خاصة ما يشهده محيطها من تغيرات وزيادة المنافسة، وبالتالي أصبح يشكل أهم أهدافها عن تفاعل مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة لتحقيق كفاءتها وفعاليتها حتى تؤمن ببقائها وإستمرارها.

لذا فإن عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي إزدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات، وإتسام السوق بالمنافسة التامة، إلى جانب أهمية العملية فقط ليس فقط للإدارة وإنما للأطراف الأخرى التي يهمها معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

ونتيجة ذلك تستخدم إدارة المؤسسة العديد من الأساليب الإدارة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وأهم الأساليب تحليل القوائم المالية.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

ما هو دور تحليل المالي على الاداء المؤسسة ؟

1- تساؤلات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحليل المالي ؟ وما مدى أهميته بالنسبة للمؤسسات ؟
- ما المقصود بالأداء المالي ، وكيف يتم تقيمه ؟
- ماهي مؤشرات تقييم الاداء المالي لمؤسسة مطاحن البركة

2- أهمية الموضوع : تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية الأداء المالي للمؤسسة خاصة في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية، الذي يعتبر هدف أساسي تسعى المؤسسة إلى تحقيق مؤشرات عالية فيه، مما يستدي عملية تقييمه من خلال تحليل المعلومات المسجلة في القوائم المالية، وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف في الأداء المالي المحقق، ومن ثم إتخاذ القرارات اللازمة سواء من قبل إدارة المؤسسة أو من قبل الأطراف ذات صلة بها.

4- أسباب إختيار الموضوع : لم يكن إختيار الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة عدة إعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل في :

- الميولات الشخصية نحو المحاسبة والتحليل المالي.
- الرغبة في الاطلاع اكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به بحكم التخصص.

5- أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:

- إبراز أهمية التحليل ودورها في إمداد مستخدميها الداخليين والخارجيين بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات المتعلقة بهم.
- الاطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- محاولة تقديم المقترحات التي من شأنها تفعيل دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المؤسسة محل الدراسة.

6- منهج الدراسة : لإتمام الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الموضوعة إتبعنا المنهج الوصفي لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ألا وهي التحليل المالي وتقييم الأداء المؤسسة، إلى جانب منهج دراسة حالة أين يتم فيه الاستعانة بالأدوات الإحصائية كالمقابلة ودراسة الوثائق المتعلقة بالمؤسسة وتحليلها للوصول إلى النتائج.

7- الدراسات السابقة :

- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، 2012/2011**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، على مؤسسة صيدال الأم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعداده وفق النظام المحاسبي تخدم التحليل المالي للقوائم المالي، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة.
- أوراغ وناسة، **أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، 2016/2015**، مذكرة ماستر في محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، هدفت هذه الدراسة إلى تباين أثر التحليل المالي على الأداء المؤسسة، وتم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة، إلى جانب تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون، كما أن التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال إكتشاف الإنحرافات الموجودة في الأداء.
- بن خلفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي الوادي، 2013/2012**، ماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وعلى التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية، ودورها في تقييم الأداء المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفق النقدي تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، كما تسمح بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، كما أنها تساعد في تقييم التغيرات التي في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة سيولة ومقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها.

8- هيكل الدراسة: للإجابة عن التساؤلات المطروحة والاشكالية وتحقيق الأهداف قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

مقدمة: تضمنت إشكالية الدراسة، والتساؤلات والفرضيات التي تم الإنطلاق منها للإجابة عن الاشكالية، إضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة.

- **الفصل الأول "مدخل الى التحليل المالي"**: حاولنا من خلاله التطرق إلى عموميات حول التحليل المالي بالإضافة إلى طبيعة التحليل المالي.
- **الفصل الثاني "دور التحليل على اداء المؤسسة"**: تطرقنا في هذا الفصل إلى الأداء وتقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى دور التحليل المالي للقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- **الفصل الثالث "دراسة حلة مطاحن البركة زريبة الوادي "**: خصص هذا الفصل لمعرفة دور تحليل القوائم المالية تحديد الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل قوائمها المالية باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.
- **خاتمة:** تضمنت خلاصة العمل وإختبار الفرضيات إلى جانب النتائج النظرية والميدانية المستخلصة من الدراسة، إلى جانب مجموعة من المقترحات.

الفصـــل الأول:

مدخل الى التحليل المالي

تمهيد:

يعد التحليل المالي وسيله مهمة تستخدمها الإدارة لتوضح لملاك الشركة مدى كفاءتها في إتخاذ القرارات المالية وفي إدارة الأموال كما يستخدم كوسيله رقابية مهمة يضمن للإدارة إمكانية اعتمادها في التخطيط المستقبلي فضلا عن إجابة التحليل المالي للعديد من الأسئلة مثل حجم الأموال التي ينبغي علي المنشأة استخدامها، ونوع الأصول المطلوبة لتحقيق أهدافها وما هو حجم هيكل التمويل الأمثل.

ومن خلال ذلك لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الاول: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

المبحث الاول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

أولا – لمحة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي . (ناصر دادي عدوان، 1998، صفحة 13)

و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ،و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) ،و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية .

ثانيا– أسباب نشأته:

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي: (حمزة محمود الزبيدي، 2004، صفحة 23)

الثورة الصناعية :أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأس المال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية

صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبراتهم الى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التحليل هذه القوائم وتفسير النتائج ، وتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية :لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون ، والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق

الائتمان :إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات ، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

أولا– تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه" عملية دراسة و تحليل منظمة للبيانات و المعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المؤسسة ، من خلال القوائم المالية و المصادر الأخرى باستخدام أساليب و أدوات رياضية و إحصائية للحصول على مؤشرات إضافية تساعد في تقييم الأداء الحالي للمؤسسة و الاستشراف المستقبلي له (علاء فرحان طالب و ايمان شيحان المشهداني، 2011، صفحة 29)

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية، إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما، إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي تطوير عملياتها وتحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها". (نعيم نمر داوود، 2012، صفحة 9)

إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، وتركيز الإهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الإستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب إتباعها. (حمزة محمد كامل ، 1986، صفحة 35)

إذن التحليل المالي عملية يتم من خلالها يتم إستنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة بما يؤدي لتصحيح الأخطاء الاقتصادية لتلك المؤسسة.

ثانيا – أهمية التحليل المالي:

وتنبع أهمية التحليل المالي الى ما يلي : (وليد ناجي الحيالي، 2009، صفحة 16)

1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2 - يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع ، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، اضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة

ثالثا– أهداف التحليل المالي:

إن التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: (بن مالك عمار، 2011-2010، صفحة 13)

1– بالنسبة للشركة :تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل، وبالتالي فان التحليل المالي يهدف إلى :

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة
- تقييم نتائج قراءات الإستثمار والتمويل
- تحديد مختلف الإنحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها
- الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن إستثمارها•
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير

2– بالنسبة للمتعاملين مع الشركة : حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى :

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب
- تقييم الوضعية المالية و مدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الإستفادة من قرض

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر، خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جهة، وبعض عناصر القوائم المالية من الجانب الأخر، خاصة وأنها تخضع للإجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والاطراف المستفيدة منه وأهم استعمالاته

أولا– أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع من التحليل المالي منها: (صابر تاج السر و محمد عبد الرحمان الكنزي، 2015، صفحة 44)

– التحليل العمودي (التحليل الرأسي): يتم تحليل كل قائمة من القوائم المالية بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالته مع بقية العناصر الأخرى، لقائمة الدخل يستعمل صافي المبيعات وإجمالي الأصول وقائمة المركز المالي لقياس الكفاءة البيعية، الائتمانية والاستثمارية وذلك بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية.

– التحليل الأفقي (الاتجاهي): يتضمن التحليل الأفقي تحليلا لعناصر القوائم المالية لعدة سنوات مالية متتالية لدراسة إتجاه كل عنصر من عناصر القائمة بالزيادة أو النقصان مع سنة الأساس بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية لمعرفة مدى نمو أو الثبات أو التراجع لكل عنصر من العناصر عبر المدى الزمني

ثانيا– الاطراف المستعملة في التحليل المالي

يثير التحليل المالي إهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على التساؤلات التي تمس مصالحها، فالغرض من التحليل المالي يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكن تقسيمها إلى قسمين اطراف الداخلية وأطراف خارجية

أ– الأطراف الداخلية: يقصد بها المستويات الادارة المختلفة في المؤسسة، ونلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظرا لإختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي: (الباي سامي، 2019-2018، صفحة 42)

– إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الادارة في أداء وظيفتها.

– أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسة الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي، لذا نجد أن إهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على التحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، بالإضافة إلى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

– اتحاد العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل إتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرتها على الاستمرار والتوسع، ومن ثم الاستثمار في توظيف العاملين الحالين، وإيجاد مواقع شغل جديدة.

ب– الأطراف الخارجية: هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي: (لزعر محمد سامي، 2012-2011، الصفحات 79-80)

– **سماسرة الأوراق المالية:** هدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات التسعيرة المناسبة لهذا السهم.
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

– **العملاء:** بإستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك المنافسة، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يتحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

– **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه وإستقرار الأوضاع، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، يعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل.

– **المستثمرون المحتملون:** يقوم المستثمرون المحتملون بدراسة إمكانية إستثمار أموالهم في المؤسسة لذا يهتمون بنتائج التحليل المالي لها.

– **الدائنون:** تختلف وجهة الدائنون في التحليل المالي تبعا لـ:

- الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان إسترداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن إهتمام التحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقة للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.
- الديون قصيرة الأجل: إن إهتمام الدائنون هنا هو ضمان قبض مبالغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا يحب الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

– **الغرف التجارية:** تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على البيانات عن نشاطات العديد من للمؤسسات والصناعات حول أوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية تجارية، أو خدمة أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسيطة ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل.

– **المصالح الحكومية:** يعود إهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.

– بيوت الخبرة المالية: تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على التكاليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقوم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحللاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية لتلك الخدمات.

ثالثا – استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية: (اليمين سعادة، 2009-2008، الصفحات 7-8)

***التخطيط المالي**

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة .وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند و ضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

***تحليل تقييم الأداء**

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى .ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

***التحليل الائتماني**

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

***التحليل الاستثماري**

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض .ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها . ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

***تحليل بعض الحالات الخاصة**

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي

المطلب الاول: منهجية وخطوات التحليل المالي

أولا – منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل: (الشنطي أيمن و عامر شقر، 2004، صفحة 176)

1– تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

2– تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3– تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته

إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فان البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

4 – تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت.

هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

5– استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب

تعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق .ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

6– اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.

7– تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8– تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات .وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاءها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية: (اليمين سعادة، 2009-2008، صفحة 15)

أ -معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط

الاقتصادي الذي تعمل فيه؛

ب -المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛

ج -الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

د -تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛

هـ -الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

ثانيا – خطوات التحليل المالي:

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي: (ناصر دادي عدوان، 1999، الصفحات 11-13)

- **تحقيق هدف التحليل بدقة** :من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي** :في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها

- **اختيار أسلوب التحليل المناسب** : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

- **إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار** :في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

- **التوصل إلى الاستنتاجات** :تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

- **صياغة التقارير** :التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العلمية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع نتاج المتواصل إليها.

المطلب الثاني: مقومات ووظائف التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب الى ما يلي:

أولا– مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص في: (بن مالك عمار، 2011-2010، صفحة 16)

- تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح
- تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الإعتماد عليها
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل
- أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادرا على تفسير
- النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل

ثانيا – وظائف التحليل المالي:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح،و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار،و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي : (خلدون ابراهيم شريفات ، 2001، صفحة 17)

* قرار الاستثمار .
* قرار التمويل .
* قرار التخطيط و الرقابة المالية .

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي وأساليبه

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة. (الشنطي أيمن و عامر شقر، 2004، صفحة 170)

1- **نتائج التحليل الخارجي** :باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات الاعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

2- **نتائج التحليل الداخلي** :يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:

-التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛

-اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التموين أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛

-وضع المعلومات أو النتائج المتواصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛

-إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

المطلب الاول : الميزانية المالية وعناصرها

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (لحقيقية ل) ممتلكات المؤسسة ، ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام بعدة تعديلات من أجل الوصول إلى الميزانية المالية

أولا – تعريف الميزانية المالية

تعرف الميزانية على أنها جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، مالها ومال غيرها والفرق بينهما يمثل ذمتها او حالتها الصافية ، ويعني مبلغ الاموال التي تملكها . (ناصر دادي عدوان، صفحة 17)

ويمكن تعريفها أيضا بأنها كشف بالأرصدة التي تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقة المتعلقة بالأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين. (خالد جمال الجعارات، 2008، صفحة 113)

ثانيا – ترتيب عناصر الميزانية

يمكن تقسيم عناصر الميزانية التي يتم عرضها إلى ثلاث:

1– الأصول: تعتبر الأصول عن أهم إستخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، والتي تعتمد المؤسسة لتوليد الإيرادات الداخلة في المستقبل. (الباي سامي، 2019-2018، صفحة 7)

إذن الأصول موارد تنتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة كنتيجة الأحداث السابقة، أو نتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف الأخرى، ويأخذ جانب الأصول في الميزانية الشكل التالي:

الشكل رقم(1): الشكل القانوني للميزانية "الأصول"

ميزانية السنة المالية المقفلة.....

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
الأصول غير الجارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي والسلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة أصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية					
المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة					
الزبائن					

المدينون الأخرون الضرائب حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع العام للأصول					

(قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، صفحة 18)

من خلال الشكل نلاحظ أن جانب الأصول في الميزانية ينقسم إلى:

– **الأصول الغير المتداولة (الاصول الثابتة)**: هي موارد إقتصادية تستخدمها المؤسسة في عملياتها التشغيلية ولها عمر إنتاجي لأكثر من فترة مالية واحدة، بدورها تنقسم الى : (الباي سامي، 2019-2018، صفحة 9)

- ✓ **الأصول الثابتة الملموسة**: وهي الأصول الثابتة ذات الكيان المادي الملموس، مثل: الأراضي، المباني، الأثاث، السيارات، المعدات، التركيبات، والآلات الحسابية ....الخ
- ✓ **الأصول الثابتة غير الملموسة**: وهي الأصول الثابتة التي ليس لها كيان مادي ملموس، أو يصعب الإستدلال على قيمتها من وجودها المادي، رغم أنها تستخدم في تشغيل أنشطة المؤسسة، مثل: حق الاختراع، العلامات التجارية، وشهرة محل.

– **الأصول المتداولة**: وتعرف ايضا بالموجودات وهي عبارة عن موجودات المؤسسة التي تتحقق لها الإيرادات ويتم تداولها بإستمرار حسب طبيعتها، وتختلف قيمة هذه الأصول في المؤسسة بين حين وأخر، بسبب كمياتها أو إنخفاضها وتختلف في سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقد من أصل الأخر مثل أوراق القبض، النقدية، الاوراق المالية قابلة لتداول، المخزون.

– **الأصول الاخرى**: وهي الأصول التي لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول المتداولة وغير المتداولة، مثل: المصروفات المدفوعة مقدما طويلة الاجل، الضريبة المدفوعة مقدما،.....إلخ

2– الخصوم:

فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية. (عبد الرحمان عطية، صفحة 11)

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطاتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط

معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والخسائر2 ، وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل، وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي: (اليمين سعادة، 2009-2008، صفحة 19)

-الأموال الخاصة؛

-الديون طويلة الأجل؛

-الديون قصيرة الأجل.

الشكل رقم(2): الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم"

الميزانية المالية المقفلة.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، صفحة 29)

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

أولا– تعريف جدول حسابات النتائج

يظهر جدول حسابات النتائج أو ما يعرف ب قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال فترة مالية محددة، حيث تبدأ قائمة الدخل بإيرادت الشركة من عملياتها الرئيسية يلي ذلك مصاريف الشركة التي تكبدها خلال العام في سبيل إنتاج الدخل .وبإيجاد الفرق بين مجموع والمصاريف نتوصل إلى صافي ربح أو خسارة الشركة من العمليات المستمرة، يضاف بعد ذلك الايرادات الشركة الأخرى أو غير المستمرة إن وجدت مثل أرباح بيع الأصول الثابتة وايرادات استثمارات في أسهم أو سندات شركات أخرى، ثم يجري طرح المصاريف الأخرى أو غير المستمرة مثل خسارة الشركة من بيع الأصول الثابتة وخسارة الشركة من بيع استثماراتها المالية . ثم تضاف نتائج العمليات غير العادية مثل مصادرة أرض الشركة أو نتائج الكوارث غير الطبيعية، وأخيرا يتم إظهار آثر تغيير مبدأ محاسبي أو خطأ دفتري. (ألاء مبارك عبد الرحمان البشير، رفيدة علي عوض الكريم محمد، و وأخرون، 2017، صفحة 56)

ثانيا – أنواع جدول حسابات النتائج

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق لطرقتين هما : (الباي سامي، 2019-2018، صفحة 13)

– **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** وفق هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات، ا حسب طبيعتها حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الشكل التالي:

الشكل رقم(3): جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال			
1-انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و المرسوم و الدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الإهتلاكات والمؤونات إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النيجةالعادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الانشطة العادية			

مجموع أعباء الأنشطة العادية			
5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، صفحة 30)

– جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة : وتقوم هذه الطريقة على مقارنة تحليلية للمؤسسة، حيث ترتب الأعباء حسب وظائف ، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار تكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والادارية دون اعادة معالجة المعلومات الاساسية (لزعر محمد سامي، 2012-2011، صفحة 50)، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الشكل التالي:

الشكل رقم(4): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الادارية			
النتيجة العملياتية			

تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات منتوجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة غي النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، صفحة 31)

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (جدول التدفقات الخزينة)

أولا – تعريف جدول سيولة الخزينة

توجد عددة تعاريف لقائمة جدول سيولة الخزينة نذكر منها:

فهو "وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر إمداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج (دلال خطاب و نورالدين زعيبط، 2017، صفحة 343)

حسب النظام المحاسبي الجزائري فإن قائمة التدفقات النقدية تعرف بأنها يجدول يقدم مداخل وخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب المنشأة. (سليمان و طالب، 2009، صفحة 1)

ثانيا– عناصر جدول سيولة الخزينة:

يتم تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في شكل ثلاث فئات عرضية هي : (خالد جمال الجعارات، 2008، صفحة 265)

– التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية: هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل، وكذلك المرتبطة برأس المال العامل (اي الاصول المتداولة والخصوم المتداولة).

– التدفقات النقدية الأنشطة الاستثمارية: وهي المتمثلة بأمتلاك أصول طوية الاجل او التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة، حيث الي أي مدى تم تخصيص مصادر توليد الارباح وتدفقات نقدية مستقبلية. (توفيق حسن عبد الجليل، 2012، صفحة 699)

- التدفقات النقدية لأنشطة التمويلية: وهي تتمثل بالأثار النقدية المرتبطة بعناصر الالتزامات وحقوق الملكية مثل الحصول على النقدية من الدائنين وسددا الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من أصحاب الأسهم ودفع عائدات لهم. (بوميمير فريد، 2014-2015، صفحة 43)

3– عرض جدول سيولة الخزينة :

يتم عرض جدول سيولة الخزينة وفقا لطرقتين هما: (سليم بن رحمون، 2012-2013، صفحة 91)

أ– الطريقة المباشرة تتمثل في:

* تقديم العناوين الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (زبائن، موردن،....) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛

* تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

الشكل رقم (5): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتاتية من القروض تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية **تغير الخزينة خلال الفترة**			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

(قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، صفحة 35)

ب–الطريقة الغير المباشرة تتمثل في :تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان: (سليم بن رحمون، 2013-2012، صفحة 91)

–آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة؛

–التغيرات أو التسويات(ضرائب مؤجلة)

–التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل وتقدم هذه التدفقات كلا على حدى.

الشكل رقم(6): جدول سيولة الخرينة (الطريقة الغير المباشرة)

الفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات منأجل: – الإهتلاكات و الأرصدة – تغير الضرائب المؤجلة – تغير المخزونات – تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى – تغير الموردون و الديون الأخرى – نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تاثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتاتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير اموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير اموال الخزينة			

(قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، صفحة 36)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى موضوع التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي على أنه عملية فحص القوائم المالية وذلك باستخدام مختلف الأساليب و الأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، وكذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها من خلال تحقيق توازن ا المالي.

الفصـــل الثاني:

دور التحليل المالي على اداء المؤسسة

تمهيد:

ويعتبر التحليل المالي من أهم هذه التقنيات فهو يهدف إلى تحليل الوضعية المالية بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منه، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم أداء المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به.

و من هذا المنطلق سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث تتلخص في ما يلي

المبحث الأول : الأداء في المؤسسة

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الثالث :أهمية تحليل المالي على الأداء المؤسسة

المبحث الأول : الأداء في المؤسسة

يعتبر الأداء من ابرز المفاهيم التي تحضى بالاهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء و الاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم و بالإدارة و بالموارد البشرية.

وعليه فنتطرق في هدا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف و الأنواع وندرس العوامل المؤثرة في الأداء

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعرف الأداء على أنه انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة و الأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة (الشيخ الداوي، 2009، صفحة 218)

"ومن منطلق كون الأداء يعبر عن مدى انجاز المهام، فإنه الأداء كمفهوم اقتصر لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى ، يرى بعضهم انه يعني ":قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله" (عبد المالك مزهودة ، 2001، صفحة 86)

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع مؤسسات الأعمال بشكل عام، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهومه، ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، وأن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم. (حمزة محمد الزبيدي، 2011، صفحة 89)

المطلب الثاني : معايير تصنيف أداء المؤسسة

ينقسم الأداء وفقا لعدة معايير إلى:

اولا– حسب معيار المصدر: ينقسم أداء المؤسسة وفق هذا المعيار إلى نوعين: (نوبلي نجلاء، 2015-2014، صفحة 72)

1– الأداء ذاتي (الداخلي): أي أنه ينتج لفضل ما تحوزه المؤسسة الاقتصادية من موارد ضرورية لنشاطها فهو ينتج أساسا من الموارد التالية:

– الأداء البشري: هو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن إعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الافضلية التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.

– **الأداء التقني**: ويتمثل في قدرة المؤسسة على إستعمال إستثمارتها ووسائلها التقنية بشكل فعال.

– الأداء المالي : يكمن في فعالية وكفاءة إستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2– الأداء الخارجي: وهو ذلك الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، ولا تتسبب في إحداثه، وهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج جيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كإرتفاع رقم أعمال نتيجة لإرتفاع الاسعار الصرف أو خروج أحد المنافسين ....إلخ.

ثانيا – حسب معيار الطبيعة: تنطوي ضمن هذا المعيار التصنيفات التالية: (الباي سامي، 2019-2018، صفحة 31)

– الأداء الاقتصادي: يتم قياس الأداء الاقتصادي بإستخدام الربحية، والمردودية بأنواعها المختلفة ومن أهم الادوات المستخدمة هي التحليل المالي، هذا على الرغم من أن التشخيص الاقتصادي لابد أن يتماشى مع التشخيص المالي للوصول إلى نتائج هامة حول الأداء الاقتصادي.

– الأداء الاجتماعي: يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ، ويتميز هذا النوع بصعوبة إيجاد المقاييس الكمية، لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية .

– الأداء التكنولوجي: تعد التكنولوجيا من مصادر الأفضلية التنافسية بامتلاكها ومدى تطويرها وتحينها مع المستجدات، لذلك تكون الأهداف التكنولوجية ضمن الأهداف المحددة في إستراتيجية المؤسسة.

– **الأداء الاداري:** يتعلق هذا الجانب بالتخطيط والسياسات والاجراءات التي تجدها المؤسسة، ويتم تحقيق ذلك من خلال حسن إختيار أفضل البدائل التي تحقق الاهداف المسيطرة ، ويمكن الاستعانة بالنماذج والاساليب العلمية لتطوير هذا الجانب.

ثالثا– حسب المعيار الوظيفي: يقسم الأداء وفقا لهذه المعايير حسب وظائف المؤسسة التي يمكن حصرها في: (نوبلي نجلاء، 2015-2014، صفحة 74)

– أداء الوظيفة المالية: يمثل هذا الأداء قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

– أداء وظيفة الإنتاج: يقصد به قدرة المؤسسة على تحقيق المعدلات المطلوبة من الإنتاجية، وإنتاج منتوجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بالتنافس مع مثيلاتها.

– أداء وظيفة الموارد البشرية: ويقصد به الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات والادراك للدور أو المهام، بالتالي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.

– أداء وظيفة التموين: يمثل أداؤها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة عالية في الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية، والحصول على آجال بتسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق إستغلال جيد لأماكن التخزين.

– أداء وظيفة البحث والتطوير: يتمثل أداء وظيفة البحث والتطوير بالقدرة على توفير الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد، مقارنة بالمنافسين ومواكبة التطورات الحديثة.

– أداء وظيفة التسويق: تتمثل قدرة وظيفة التسويق في التحديد الجيد لمتطلبات العملاء، وبالتالي محاولة تلبيتها وإرضائه، وأيضا معرفة الحصص السوقية للمؤسسة ومحاولة تنميتها وتغطيتها.

– أداء وظيفة العلاقات العمومية: إن أداء وظيفة العلاقات العمومية يتجسد في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقاتها مع مختلف الأطراف الفعالة معها وإرضائهم كمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة

رابعا –حسب معيار الشمولية: ينقسم إلى: (عبد المالك مزهودة ، 2001، صفحة 89)

– الأداء الكلي: هو الذي يتجسد بالإنجازات التي تساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن تبين إنجازها إلى عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كمعايير للأداء كالإستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو.

– الأداء الجزئي: هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف بإختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاداء

مما لاشك فيه أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية ، بعضها داخلي والآخر خارجي، بحيث يتحقق ذلك من قيمة مؤشرات الأداء العالية أو الأدنى ، وبالتالي من الصعب حصرها وتناولها جميعا.

إن دراستها وتحليلها أمر ضروري لتحقيق منهجية سليمة في تقييم وتقويم الأداء ، لهذا سيتم التطرق إليها من خلال تقسيمها إلى مصدرين أو عاملين أساسين هما: (عمر تيمجغدين، 2012-2013، صفحة 51)

أولا– العوامل الداخلية.

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها ، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الايجابية أو التقليل من آثارها السلبية .ومن أبرز هذه العوامل أو المتغيرات التي تخضع لسيطرة المؤسسة هي:

1 –العوامل التقنية:

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة ، وتضم على الخصوص ما يلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات .
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال.
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات ، التجهيزات والآلات .
- نوعية المنتوج وشكله ومدى مناسبة التغليف له .
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها .
- التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة .
- نوعية المواد المستخدمة في عملية الإنتاج .
- مستويات الأسعار .
- الموقع الجغرافي للمؤسسة..

2 – الهيكل التنظيمي:

وهو الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخصص وتقسيم العمل بين الوحدات والأفراد ، وعدد المجموعات الوظيفية ، وكذا عدد المستويات الإدارية ، ولمن يتبع كل شخص ومن هم الأشخاص الذين يتبعون له ، و ما هي سلطات ومسؤوليات كل منهم، وكيف يتم التنسيق بين وحداتهم أو أقسامهم .

3 –الموارد البشرية:

هي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة ، وتضم على الخصوص:

- هيكل القوى العاملة .
- نظام الاختيار والتعيين .
- التدريب والتأهيل والتنمية
- نظام الأجور والمكافآت.
- نظم تقييم الأداء.

ثانيا – العوامل الخارجية:

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها .فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء .والتخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة .ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عومل اجتماعية ,عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية قانونية، وفي حقيقة الأمر هذا التقسيم يساعد على التوضيح لا اكثر لأن الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد. (عادل عشي، 2002-2001، صفحة 25)

1- العوامل الاقتصادية:

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي ...فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي .كذلك الأسواق والمنافسين

2-العوامل الاجتماعية :

تتمثل" في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين ,بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات، من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية .ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتوج جديد واستهداف حصة من السوق.

3- العوامل التكنولوجية :

تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة...دور المسير اتجاه هذه العوامل هو اليقظة وتشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة.

4- العوامل السياسية والقانونية :

هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها .تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات ...وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في بعض منها وغير متحكم في البعض الآخر.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المطلب الأول: تقييم الأداء المؤسسة

أولا– تعريف تقييم الأداء

تقييم الأداء"هو كافة الإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى إصدار حكم حول مدى الانجاز الذي يحقق من الهدف المقصود انجازها في فترة محددة." (زاهد عبد الرحمان عاطف، 2009، صفحة 144)

يمكن القول إن تقييم الأداء يشمل جميع الأنشطة داخل المؤسسة الاقتصادية ، وذلك بهدف التأكد من أن النتائج المحققة فعلا تسير نحو ما هو مخطط لها من جهة ، وكذا الحكم على كفاءة أداء المؤسسة في استغلال الموارد الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها من جهة أخرى ، وهذا قصد اتخاذ القرارات التصحيحية في حالة انحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها. (عمر تيمجغدين، 2012-2013، صفحة 57)

يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة إستخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الاداريين على معرفة مدى التقدم الذي تقوم المؤسسة في تحقيق أهدافه، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية وإهتمام أكثر ويمكن توضيح أهم جوانب تقييم الأداء المالي للمؤسسة كما يلي: (شملال أيوب و بن نذير نصر الدين، 2017، صفحة 6)

- ✓ مدى تحقيق الربحية في ظل الامكانيات المادية والمالية المتاحة.
- ✓ تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الاصول وذلك يتضمن قرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة.
- ✓ مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية.
- ✓ 332مدى تغطية مستوى لنشاط للمصاريف العامة.
- ✓ اثر السياسة المالية للمؤسسة من طرف المسيرين على مردودية الاموال الخاصة.

ثانيا– أهمية تقييم الأداء

تنبع أهمية تقييم أداء المؤسسة من خلال طبيعته كوظيفة تستهدف دراسة التناسق بين عوامل الانتاج للتعرف على مدى كفاءة إستخدامها، وتطوير تلك الكفاءة في فترات زمنية متتابعة وذلك من خلال مقارنة ما يحقق منها بالهدف، وترجع أهمية تقييم الأداء إلى الأسباب التالية: (عمر حامد، 2009، صفحة 123)

– تساعد على توجيه نظر الادارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الاشراف وحيث يكون الاشراف أكثر إنتاجية.

– تعمل على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناتجة وتنميتها، وكذلك العناصر غي المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها، أو محاولة اصلاحها لزيادة كفاءتها.

– تساعد مديري الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس والحكم.

- ✓ لمساعدة على وجود نوع من الاقناع الوظيفي بتعرف المدير بكيفية أداء العمل الذي ستولي مهامه مقدما، كذلك توفير الأساس السليم لإقامة نظام سليم وفعال للحوافز، كما أنها تساعد على تحديد المدى الذي تحقق عنده تحمل المسؤوليات الادارية.

- ✓ تمدنا مؤشرات تقييم الأداء بالأساس الذي يتم بمقتضاه إجراءات مقارنات بين القطاعات المختلفة داخل المنظمة، كذلك بين متطلبات الاعمال وبعضها البعض.
- ✓ تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الادارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي اكتشافها حتى يمكن إتخاذ الاجراءات اللازمة لتلاقيها.

ثالثا– أهداف تقييم الأداء

إن تحققت عملية تقييم الأداء سوف تضمن تحقيق الأهداف الآتية: (حمزة محمد الزبيدي، 2011، صفحة 92)

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الاسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة لمؤسسات المماثلة.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.
- إن تقويم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا– تعريف الأداء المالي

عرف بأنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة." (علاء فرحان طالب و ايمان شيحان المشهداني، 2011، صفحة 67)

الأداء المالي هو "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها والاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة". (محمد نجيب دبابش و طارق قدوري، 2013، صفحة 7)

ثانيا– العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة

وتتلخص العوامل المؤثرة في الاداء المالي بالتالي: (محمد محمود الخطيب، 2010، صفحة 48)

– **الهيكل التنظيمي**: يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصص الموارد لها بالإضافة الى تسهل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات تسمح للمؤسسات باتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

– **المناخ التنظيمي**: يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية من الناحيتين الادارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

– **التكنولوجيا**: هي عبارة عن أساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياطات، ويندرج تح التكنولوجيا عدد من الأنواع التكنولوجيا الانتاج حسب الطلبة وتكون وفق للمواصفات التي

يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة بطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.

– **الحجم**: يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة فقد يشكل الحجم عائقا إذ إن زيادة الحجم يجعل عملية إدارة المؤسسة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحليين الماليين المهتمين بها.

المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي للمؤسسة

أولا– تعريف تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقيم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة للمؤسسة و ذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا (السعيد جمعة فرحات، 2000، صفحة 38)

كما يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة إستخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الاداريين على معرفة مدى التقدم الذي تقوم المؤسسة في تحقيق أهدافه، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية وإهتمام أكثر ويمكن توضيح أهم جوانب تقييم الأداء المالي للمؤسسة كما يلي: (شملال أيوب و بن نذير نصر الدين، 2017، صفحة 6)

- ✓ مدى تحقيق الربحية في ظل الامكانيات المادية والمالية المتاحة.
- ✓ تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الاصول وذلك يتضمن قرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة.
- ✓ مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية.
- ✓ 332مدى تغطية مستوى لنشاط للمصاريف العامة.

اثر السياسة المالية للمؤسسة من طرف المسيرين على مردودية الاموال الخاصة

ثانيا– أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها: (محمد رمزي جودي، 2015/2014، صفحة 94)

- ✓ متابعة مدى تنفذ المؤسسة لأهدافها المالية المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة.
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، جراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول الازمة لها، وتصحيحها، والعمل على تلاقي الأخطاء مستقبلا.
- ✓ تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي التي لها علاقة بالمؤسسة ، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها.
- ✓ يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومردودية وتوزيعات على سعر السهم.

- ✓ يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.
- ✓ معرفة هل حجم الاستثمار في الأصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية(كالنقد، والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة) مناسبا ومتواريا مع نشاط التشغيلي للمؤسسات مثلا بالمبيعات، أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي .
- ✓ التأكد من استخدام واستغلال الموارد المالية المتاحة والمتوافرة تحت تصرفات المؤسسة أفضل استخدام ووفق الأهداف المحيطة.

ثالثا– خطوات تقييم الاداء المالي للمؤسسة:

إن تقييم الأداء في المؤسسة يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل أداء و الانحرافات وكيفية تصحيحها و تجنبها مستقبلا لذا لابد لها وان تقوم بعملية تقييم الاداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته، وهي: (الباي سامي، 2019-2018، صفحة 38)

– **تحديد معايير الأداء:** ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء من المقارنة(مقدر) لمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي و تحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الاساسي في عملية تقييم الاداء المالي.

– **قياس الاداء الفعلي مع الانحرافات:** بعد تحديد معيار الأداء المتوقع تأتي الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية و التقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم قياس الأداء الفعلي من خلالها وفق مؤشرات و مقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الاداء المالي بالأداء المعياري و تحديد مختلف الانحرافات.

– **تحليل الانحرافات:** يقصد بتقييم الأداء عملية تحصيل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق للمخرجات و القياس و البحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال الموردين او قصور في القياس و قد يكون قصور في تحديد الاداء المعياري و يكون غير واقعي وتحديد درجة الانحراف (إنحراف خطير إو انحراف سطحي أو.....إلخ).

– **تصحيح الانحرافات:** في الاخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع لتوصيات و الاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، و بالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة و خططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، و هنا يتجلى الدور الكبير و الفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة في تحقيق اهداف المرسومة بها.

المبحث الثالث :أهمية تحليل المالي على الأداء المؤسسة

تزايدت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة وزيادة حجمها وأنشطتها فيما بينها، فظهرت فئات متعددة تحتاج إلى التحليل المالي واستخدام نتائجه في تقييم الأداء المالي للمؤسسات القائمة وتحديد مواطن ضعفها وتلافيها بالمستقبل ثم تعزيز مواطن القوة مع المؤسسات وأنشطتها، حيث أصبح التحليل المالي للقوائم المالية أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المؤسسات، ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات عند التعامل في السوق المالية التي تتعامل معها المؤسسة، ونظرا لتعدد القوائم المالية سنركز في دراستنا هذه على جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية نظرا لأهميتها سواء للمؤسسة أو للأطراف المتعاملة معها.

المطلب الاول :دور قائمة الميزانية في تقييم الأداء المالي

أولا– دور التحليل المالي للميزانية بواسطة التوازنات المالية بتقييم الأداء المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ويعرف بأنه" التفاعل ألقيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها " فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري. (جمبل أحمد توفيق، 1986، صفحة 17)

1– رأس المال العامل :

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، كلما زاد رأس المال العامل كلما كانت السيولة أفضل، إذن يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. (زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، 2010، صفحة 49)

ويمكن حسابه تبعا لمنظورين:

- من منظور أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- من منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض طويلة الأجل

حيث تمثل الأصول المتداولة كل من قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحقق، قيم جاهزة

و يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى مايلي:

* **رأس المال العامل الإجمالي** :هو مجموع الأصول المتداولة ، لذا يرى بعض المحللين أنه لا داعي لوضع مصطلح

آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

* **رأس المال العامل الصافي** :هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو :

رأس المال العامل الصافي = رأس المال العامل – رأس المال العامل الإجمالي

* **رأس المال العامل الخاص:** يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الاموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الاصول المتداولة، وهذا يعني أن الاموال الخاصة لا تغطي فقط الاصول الثابتة بل تمول أيضا جزءا من الأصول المتداولة، يمكن حساب رأس المال العامل الخاص بالعلاقتين التاليتين: (نوبلي نجلاء، 2015-2014، صفحة 113)

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص= الأصول المتداولة – مجموع الديون

حيث تتمثل مجموع الديون في مجموع الخصوم.

* **رأس المال العامل الأجنبي:** يمثل رأس المال العامل الأجنبي مصادر خارجية للتمويل، وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقات التالية:

رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون

أو

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

أو

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل: (الياس بن ساسي و يوسف قريشي، 2006، صفحة 68)

- **رأس المال العامل موجب:** (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة إستطاعت تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، والمتبقي فائض يمثل رأس المال العامل، وذلك النحو الآتي

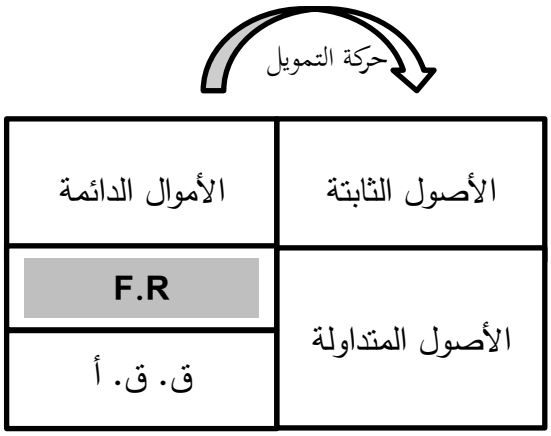

- **رأس المال العامل سالب:** (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل، وذلك على النحو التالي:

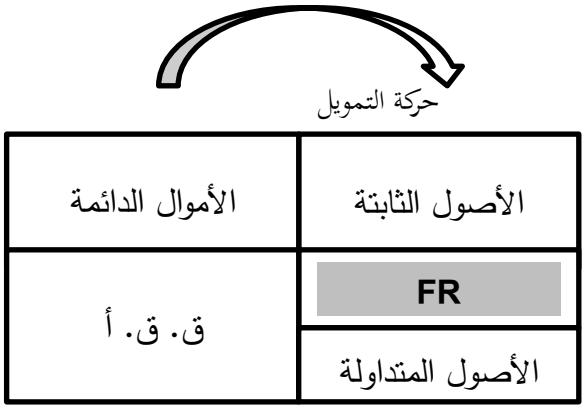

- **رأس المال العامل معدوم:** (الأموال الدائمة يساوي الأصول الثابتة)، وهي حالة نادرة الحدث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة، وذلك على النحو التالي:

2- احتياجات رأس المال العامل:

تدرس إحتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد دورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياجات دورة الاستغلال، ويحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملاءمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات، وتحسب إحتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية: (مبارك لسلوس، 2012، صفحة 33)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

3- الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات و إحتياجات رأس مال العامل . ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، و يظهر التضارب بوضوح بين السيولة و الربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها، و تحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين: (لزعر محمد سامي، 2012-2011، الصفحات 96-97)

الخزينة الصافية = رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل

أو

الخزينة الصافية =الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية +أموال الخزينة أصول –أموال الخزينة خصوم

ومن خلال مقارنة رأس مال العامل مع احتياجات رأس مال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية:

الحالة الأولى :الخزينة الصفرية :و هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي و ذلك بتساوي كل من رأس مال العامل، و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الحالة الثانية :الخزينة الموجبة :في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، و بالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل .و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة :الخزينة السالبة :في هذه الحالة يكون رأس مال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، و هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

ثانيا– دور التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب المالية بتقييم الأداء المالي

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي، وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير النتائج بسياسات المتحددة طرف المؤسسة، وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي واحكم في النتائج، ومن أهم هذه النسب:

أ– نسب السيولة:

تشير السيولة الى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول الى النقدية وتستخدم هذه الاخيرة في سداد التزاماتها.

1– نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل من الخصوم قصيرة الأجل وتحسب العلاقة التالية: (عاطف وليد، 2008، صفحة 88).

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

2– نسبة السيولة السريعة: تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الاشارة إليه أن هذه الاخيرة أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحويل الى النقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات)/ الديون قصير الاجل

3– نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة ، لانها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء الى البيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها

ب– نسب النشاط :

تكمن أهمية هذه النسبة في كونها أداة لقياس فعالية ادارة المؤسسة في استغلال مواردها وادارة موجودتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال ، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

متوسط فترة التحصيل = 360/ معدل دوران الحسابات المدينة

متوسط فترة الدفع = 360/ معدل دوران الحسابات الدائنة

ج– نسب هيكلية :تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ، ومن أهم هذه النسب ما يلي: (بوشاشي بوعلام، 1997، صفحة 110.)

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

نسبة الاستقرار المالي = الأموال الدائمة / إجمالي الأصول

المطلب الثاني :دور قائمة جدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب الى دارسة نسب المردودية ونسب النمو وتكون كالاتي:

أولا– نسب المردودية:

باستعمال هذه النسب يمكننا معرفة مردودية المؤسسة، أو العائد باستعمال مجموعة من موجوداتها ومن أهم نسبها نجد: (ناصر دادي عدوان، 2008، صفحة 83)

أ– نسبة المردودية المالية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وتبين هذه النسبة ربحية رؤوس الأموال الخاصة.

ب– نسبة المردودية الاقتصادية: تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

ج- نسبة مردودية النشاط: إن قياس مردودية النشاط لمؤسسة ما، يتم بمقارنة النتيجة الصافية مع رقم الأعمال بدون ضريبة حيث يمكننا حساب النسب التالية:

نسبة ربحية الصافية نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

ثانيا –نسب النمو

تقيس جدول حسابات النتائج نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن.فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من وخلق وظائف جديدة، وزيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب، وعائد أعلى للمساهمين .ولحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث أنه يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو الشركة .فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الإقتصاد القومي، فإنه هذا يدعى نمو طبيعي. (عائشة بلغاني، 2016/2017، صفحة 13)

أ–نسبة تطور رقم الأعمال

وهي نسبة تطور رقم الأعمال المحقق خلال سنة مالية معينة و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور رقم الأعمال= (رقم الأعمال للسنة الحالية –رقم الأعمال للسنة السابقة)/ رقم الأعمال للسنة السابقة

ب– نسبة تطور الإنتاج

تمثل تطور إنتاج المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور الإنتاج=(إنتاج السنة الحالية – إنتاج السنة السابقة) / إنتاج السنة السابقة

ج– نسبة تطور القيمة المضافة

تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور القيمة المضافة=(القيمة المضافة للسنة الحالية –القيمة المضافة للسنة السابقة) / القيمة المضافة للسنة

د– نسبة تطور النتيجة الصافية

تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية-:

نسبة تطور النتيجة الصافية = (النتيجة الصافية للسنة الحالية–النتيجة الصافية للسنة السابقة) / النتيجة الصافية للسنة السابقة

المطلب الثالث :دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

أولا – دور تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد إلتزاماتها المتداولة عند إستحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وتربط قوة وضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الانشطة الاستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر التمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، ومن أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من جدول سيولة الخزينة لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي: (الباي سامي، 2018-2019، الصفحات 56-57)

أ– نسبة تغطية النقدية: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياطات .

ب– نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

وتشير هذه النسبة إلى أن قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وإنخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ ، وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

ج– نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع: وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية / (الديون طويلة الأجل المستحقة + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل)

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة، وكل ما إرتفعت النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلة في السيولة.

ثانيا– دور تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الربحية المؤسسة

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعتمد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعتمد الأساس النقدي، وهذا المقياس بين مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية ، فكلما ارتفع

صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي: (اليمين سعادة، 2009-2008، صفحة 92)

أ- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

ب- مؤشر النقدية التشغيلية: يحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

ج- نسبة التدفق النقدي: يحسب العلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

ثالثا- دور تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

يوفر جدول سيولة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدة سنوات للتعرف على كفاءة الادارة في مجال السياسات المالية، ومن بين هذه النسب ما يلي: (خليفة، 2012/2013، صفحة 74)

أ- نسبة التوزيعات النقدية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات السياسة المالية التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى إستقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

ب- نسبة الفوائد وتوزيعات المقبوضة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد وتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

ج- نسبة الإنفاق الرأسمالي: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الانفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما أن إنخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الادارة.

خلاصة الفصل:

تستخدم مؤشرات تقييم الأداء المالي لمعرفة مستوى أداء المؤسسة من خلال تحليل مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة، وكذا تشخيص مواطن القصور وتدعيم مواطن القوة، أي تعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي خاصة من: الميزانية جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزينة ، بإستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، ولتوضيح إستخدام تحليل القوائم المالية السابقة في تقييم الأداء المالي أكثر سنحاول إسقاط ما توصلنا إليه على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط. بسكرة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة مطاحن البركة

تمهيد:

قامت الجزائر بداية من الثلاثي الثاني لسنة2001 بعدة إصلاحات في شتى المجالات وكان آخرها وضع النظام المحاسبي المالي حسب القانون 11/07الصادر في25نوفمبر2007 الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ليسهل عمل الشركات العامة والخاصة مع شركات أخرى في الدول الأجنبية الذي كان قبل هذه الفترة صعبا نوعا ما ومن بين الشركات الخاصة نجد شركة مطاحن البركة.

إن الدراسة الميدانية التي تم التطرق لها في هذا الفصل ركزت على مؤسسة مطاحن البركة وذلك بإبراز تقييم الاداء المالي في المؤسسة وذلك من خلال اعداد الميزانية التي قامت بها المؤسسة، وكذلك إعداد جدول حسابات النتائج وذلك بالاعتماد على ماتوفر لنا من الوثائق المحاسبية أبرزها ميزانية المؤسسة..

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:.

المبحث الأول :تقديم مؤسسة مطاحن البركة

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة مطاحن البركة

هي مؤسسة مختصة في إنتاج السميد والفرينة والنخالة دخلت هذه المطاحن حيزا لإنتاج في جويلية سنة 2003 حيث تم تدشينها من طرف السيد : رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حيث بدأت بإنتاج السميد والفرينة تطورت وتوسعت بعد ذالك وأضافت إليها وحدة تخزين الحبوب والزروع.

المطلب الثاني : نشأة مؤسسة مطاحن البركة

تعتبر مؤسسة مطاحن البركة استثمارا خاصا، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة "SARL" ، وهي شركة جزائرية موقعها الجغرافي بلدية زريبة الوادي ، دائرة زريبة الوادي، ولاية بسكرة. هذه البلدية مشهورة بالنشاطات الإنتاجية والتجارية ومحاذية الطريق الوطني رقم 83 جنوب شرق ولاية بسكرة الواصل بين ولايتي بسكرة وخنشلة .

تبلغ المساحة الإجمالية للمؤسسة بـ: 22500 م^2 حيث تمثل المساحة المغطاة 5790 م^2 مقسمة بين وحدات السميد والفرينة ووحدة الكسكس والعجائن .

تحتوي المؤسسة على أربع وحدات هي وحدة إنتاج السميد والفرينة وهي الوحدة الرئيسية، والوحدة الثانية هي وحدة الكسكس ونشاطها هو إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسط والرقيق، أما الوحدة الثالثة فهي وحدة الاستيراد والتصدير ومواد تغذية الأنعام لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه الصلب واللين بالدرجة الأولى وذلك لهدفين أساسيين:

- التنازل عن طريق الوحدات لوحدة السميد والفرينة.
- من أجل بيعه في السوق الجزائرية.

أما الوحدة الرابعة فهي وحدة صوامع تخزين الحبوب الزروع .

كانت بداية أشغال إنجاز المؤسسة على مراحل ثم بعد ذلك تلتها مرحلة الدخول الفعلي في عملية الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستراد والتصدير العمل في 2003، وذلك باستراد القمح الصلب واللين وبيعه في السوق الوطنية. وذلك بهدف تهيئة الأرضية الصلبة للوحدات الأخرى و التعريف بالمؤسسة في السوق الوطنية واستغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعدها في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى .

المطلب الثالث : أهمية وأهداف و مهام مؤسسة مطاحن البركة

الفرع الأول : أهمية مؤسسة مطاحن البركة

إن مؤسسة مطاحن البركة تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة باعتبارها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات استهلاك واسع، وتتوجه بهذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس بها المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة.

ويمكن تجسيد أهمية المؤسسة في النقاط التالية:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك.
- تلبي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجات السوق.
- توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي المتميز الذي يمكن المؤسسة من الاتصال بمناطق عديدة .

الفرع الثاني : أهداف مؤسسة مطاحن البركة

إن الهدف الأساسي للمؤسسة هو توزيع المادتين الاستهلاكيتين (السميد والفرينة) بالإضافة إلى :

- السهر من أجل تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف .
- ضمان الاستمرار في العمل .
- توفير متطلبات المستهلك بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة في الوقت المناسب وبأحسن خدمات البيع .
- ربط العلاقات بأكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين وأكبر عدد من المستهلكين .

الفرع الثالث : مهام مؤسسة مطاحن البركة

لهذي المؤسسة المتعددة أدوار مهمة وتتمثل في :

- السهر على التوزيع الجيد للمواد عبر تراب الولاية وخارجها وحسب احتياجات المستهلكين .
- تزويد الولاية بالسميد والفرينة بمختلف الأنواع والأوزان وكذالك النخالة الموجهة للأنعام .
- التنسيق بين مختلف مراكز ونقاط البيع وتزويدها باحتياجاتها حسب الطلب .

- إيصال المواد إلى المستهلكين وذلك عن طريق مراكز ونقاط البيع أو عن طريق تجار الجملة أو تجار التجزئة والمتعاملين مع المؤسسة .
- فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة وذلك بتوفير هذه المواد وضمان وصولها في الوقت المناسب إلى أبعد نقطة .
- تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بالمخزون المناسب وتحقيق التوازن بين المستودعات في حالة الوفرة أو الندرة

المبحث الثاني : تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة مطاحن البركة

المطلب الأول: التعريف بالجانب التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة.

تعتبر مؤسسة مطاحن البركة من المؤسسات المتوسطة الخاصة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تتقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وتعتبر وحدة السميد والفرينة الوحدة الرئيسية في المؤسسة أما الوحدة الثانوية فهي النخالة و الكسكس.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

إن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح و أقسام هذه الوحدة حيث تشترك باقي الوحدات مع هذه الوحدة في أغلب المديريات والمصالح، كما يقدر عمال المؤسسة بـ 413 عاملا موزعا على مختلف وظائفهاكما يلي :

- الإدارة: 48عاملا
- الإطارات: 20 عاملا
- التقنيين : 30 عاملا
- الصيانة :85 عاملا
- الإنتاج :145 عاملا
- النقل + الورشة :85 عاملا
- الرقابة الذاتية (وجود مخبر النوعية)
- مخبر المؤسسة المعتمد
- مخبر حكومي (AGRODIVE (GROUPE

- مخبر خاص ISO LAB
- رقم السجل التجاري : 98ب0242055_07/00
- الرقم الجبائي : 099807024205560
- رمز النشاط :(107101) _ (107608) _ (604105) _ (107102)
- تاريخ التسجيل : 2004/11/23

ويظهر الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها حسب السلم الهرمي للسلطة، وهو كما يلي:

الشكل رقم 8 : الهيكل التنظيمي لمطاحن البركة

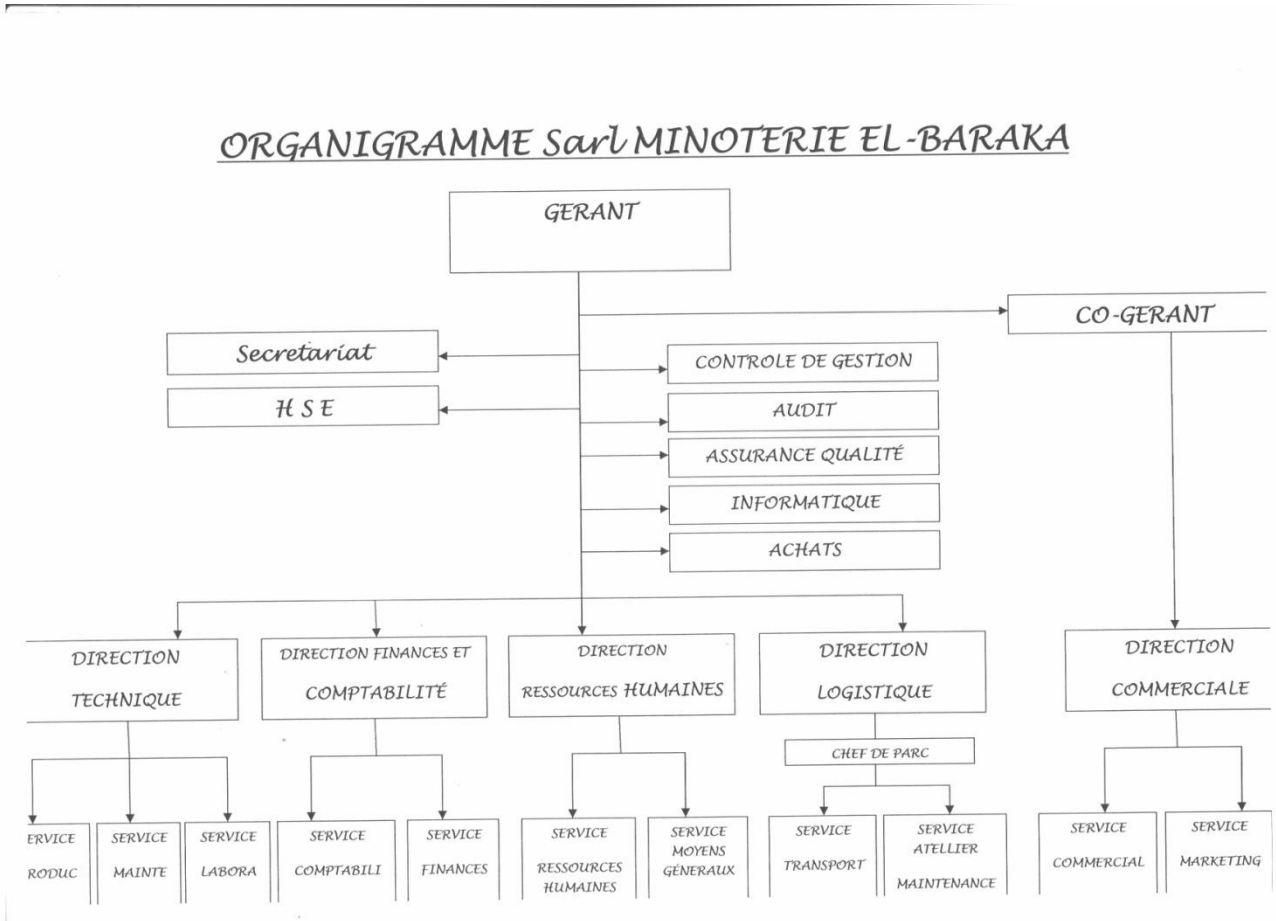

المصدر: وثائق وحدة الدقيق والفرينة لمؤسسة المطاحن البركة

ثالثا: التعريف بمديريات ومصالح وحدة الدقيق و الفرينة

1– المسير التنفيذي: وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا و تقنيا واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة والتنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2–نائب المسير : يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

3_ قسم البرمجة :يقوم باتصالات يومية مع مختلف مراكز التوزيع ونقاط البيع للوكالة وهذا لمعرفة الكميات المباعة يوميا , وبالتالي حالة المخزون اليومي , وعلى غرار هذه المعلومات يقوم ببرمجة توزيع المواد حسب احتياجات كل مركز توزيع , أو نقطة بيع .

4– الأمانة العامة: مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر و الوارد، و كذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح. وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

5– قسم الإنتاج: تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج ومراقبة نوعية المنتج. وتندرج تحت هذه المديرية المصالح التالية:

- **المخبر**: تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، إذ لدى المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من طرف الموردين وهذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، وهذا من أجل:

  - احترام مواصفات مراقبة الجودة، و كذا متابعة المادة الأولية عند وصولها.
  - إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة
  - إمكانية التخزين.

  كما أن هناك تحاليل أساسية منجزة على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وهي:

  - تحديد نسبة رطوبة القمح وذلك لدراسة إمكانية تخزينه (نسبة امتلاك الماء).

- الوزن النوعي (القمح بنوعيه).
- تحديد نسبة امتصاص الماء وهذا بالنسبة للدقيق.
- نسبة المواد المعدنية.
- نسبة الجلوتين.
- تحديد نسبة الشوائب من القمح اللين والصلب (تربة، أوساخ، فيروس، تعفن ...).

بعد القيام بالتحاليل التي تستدعيها مواصفات الشراء ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ القرار بالشراء أو عدمه. كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة مدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المعمول بها.

- **مصلحة الإنتاج**: تشرف على السير الحسن للإنتاج من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال المادة الأولية.
- تحضير و تنظيف القمح بنوعيه لطحنه.
- استقبال الأكياس.
- تخزين و تصريف المنتج.
- الصيانة الوقائية والفنية.
- تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.

يتابع مدير الإنتاج كل مراحل الإنتاج، وتستمر مراقبة كل مرحلة مراحل الإنتاج حتى الوصول إلى المرحلة النهائية بحيث يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة النوعية مرة ثانية.

6- قسم إدارة التجارة : وتشمل المصالح التالية:

- **مصلحة التجارة**: يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال بيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها:

حيث تقوم بتوزيع المنتج حسب الأولوية لأن الطلب يفوق حجم الإنتاج، إذ تقوم المصلحة بدراسة الطلبية

وترتبها حسب الأولوية حيث يوضع في سجل الطلبيات يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للعميل،

حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج وحجم الطلبيات، وتقوم أيضا باستقبال الزبائن، وكذلك تحديد نوعية الزبون ثم تطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي .
- نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.
- وصل طلبية فارغ مع الختم.
- نسخة من شهادة الميلاد.
- تصريح شرفي.
- نسخة مستخرجة من السجل التجاري.
- وصل استقبال.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات، والبحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات. إذ يشرف رئيس المصلحة على هذه العمليات أما الأعوان فإنهم يشرفون على عمليات البيع ومتابعة حقوق المؤسسة لكل عميل وكذلك تحرير الفواتير والقيام بالحسابات الخاصة بكمية المنتجات التي خرجت من المخزن يوميا ثم تقديم تقرير شهري لمصلحة المحاسبة مصحوبا بنسخ عن الفواتير المحررة خلال الشهر.

- **مصلحة الإرسال و التوزيع**:تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة حيث تبدأ المهام من المصلحة التجارية التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالعملاء، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضح فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها، كما يمكن تلخيص مختلف الوصولات المستعملة فيما يلي:

- وثيقة تثبت إيداع المبلغ، تسلم من عند أمين الصندوق (وصل الدفع)Bon de versement.
- وثيقة تثبت قيمة مبلغ التسديد، تسلم من عند مصلحة التجارة (وصل التسديد) Bon à payer.
- وثيقة تثبت أن هذا العميل باستطاعته استلام البضاعة المسجلة Bon d'enlèvement.
- وثيقة تثبت بأنه استلم البضاعة (وصل الاستلام) Bon de livraison.
- وثيقة تسمح بخروج البضاعة من المؤسسة (وصل الخروج) Bon de sortie.
- وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط وهي تثبت كم دفع نقودا وكم أخذ بضاعة (كشف العملاء) Ficheclient-الفاتورة-

7- قسم المحاسبة والمالية: تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها:

- **مصلحة المحاسبة العامة و المالية:** تقوم بالمهام التالية:

- التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية.
- إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.
- تسيير جميع العمليات المحاسبية.

- العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية.
- تأمين ومراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخزينة.
- متابعة المهام الخاصة بالمؤسسة.
- مراقبة فواتير الشراء و تحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

- **مصلحة محاسبة المواد:** تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات.

8- قسم الموارد البشرية : تهتم بالأمور المتعلقة بالوسائل العامة و الموارد البشرية

- **مصلحة الوسائل العامة:** تعمل هذه المديرية على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل، عتاد، معدات ..) وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة .
- **مصلحة الموارد البشرية** : تعتبر المحرك الأساسي للمصلحة , والعنصر الفعال لنشاطها , وتقتضي مهمتها في وضع العامل المناسب في المكان المناسب للتحقيق أفضل أداء والتوفيق بين المصالح و الأفراد لتحقيق أفضل الإنجازات .

9_ قسم الخدمات اللوجيستية :

- **مصلحة الصيانة:** وتهتم هذه المصلحة بصيانة و مراقبة كل تجهيزات الإنتاج، ووسائل النقل والتجهيزات الخاصة بالمؤسسة.
- **مصلحة النقل:** وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وإيصال الطلبيات إلى العملاء ونقاط البيع وكذلك نقل عمال المؤسسة.

10– مديرية الإدارة العامة:تحرص هذه المديرية على تطبيق القوانين وضبطها وتندرج تحتها مصلحتين:

- **مصلحة تسيير المستخدمين:** تحرص هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال وتطبيق القانون وتراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها، وبالتالي فان هذه المصلحة مختصة بشؤون العمال من ملفات التشغيل والتسريح وكذا عقود التشغيل و مراقبة العمال من حيث الغيابات.
- **مصلحة الأجور:** تحرص هذه المصلحة على إعداد الأجور من حيث تحديدها وحسابها، وإعداد جميع التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.
- **مصلحة العلاقات العامة:** وتعمل هذه المصلحة على القيام بجميع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري ...إلخ.

المطلب الثالث: الجانب الإنتاجي والتسويقي لوحدة الدقيق و الفرينة بالمؤسسة محل الدراسة.

الفرع الأول : الجانب الإنتاجي لوحدة الدقيق والفرينة.

1) تجهيزات الإنتاج:

تعتبر وحدة السميد والدقيق من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي حيث تناظر طاقتها الإنتاجية .

تتميز تجهيزات الإنتاج " المطحنة " بالعصرنة والحداثة فهي من ماركة عالمية والتي تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب ، وتقدر طاقة الإنتاج النظرية لمطحنة القمح اللين بـ 7470قنطار/يوم، أما الطاقة النظرية لمطحنة القمح الصلب فهي 10300قنطار /اليوم، مع الإشارة إلى أن القدرة الإنتاجية الفعلية للقمح اللين للفرينة تقدر بـ 3735 قنطار/يوم والقدرة الإنتاجية الفعلية للقمح الصلب للسميد تقدر ب 5150 قنطار /يوم.أما بالنسبة لقدرة التخزين 240000 قنطار (المادة الأولية /5000 قنطار منتوج نهائي)

2) تشكيلة منتجات وحدة السميد والفرينة:

لقد دخلت وحدة السميد والفرينة السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات، تضم كل واحدة منها على عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء، ويكمن توضيح تشكيلة منتجات المؤسسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول(01): تشكيلة منتجات وحدة السميد والفرينة للمؤسسة.

سعة الكيس	النوع	المنتج
25/ 50 كلغ	عادية " الخبز "	الفرينة
01/ 02/ 05/ 10/ 25/50 كلغ	ممتازة	
25 كلغ	خشن	الدقيق
05/ 02 كلغ	عادي درجة ثانية	
05/ 02 كلغ	متوسط	
25/ 10 كلغ	ممتاز	
25 كلغ	سمولات (SSSF)	
40/100 كلغ	النخـالة	

المصدر: بيانات المؤسسة

1) **مراحل الإنتاج في وحدة السميد و الفرينة:**

يوضح الشكل التالي مراحل عملية الإنتاج بالوحدة

الشكل (9): مراحل إنتاج الدقيق والفرينة

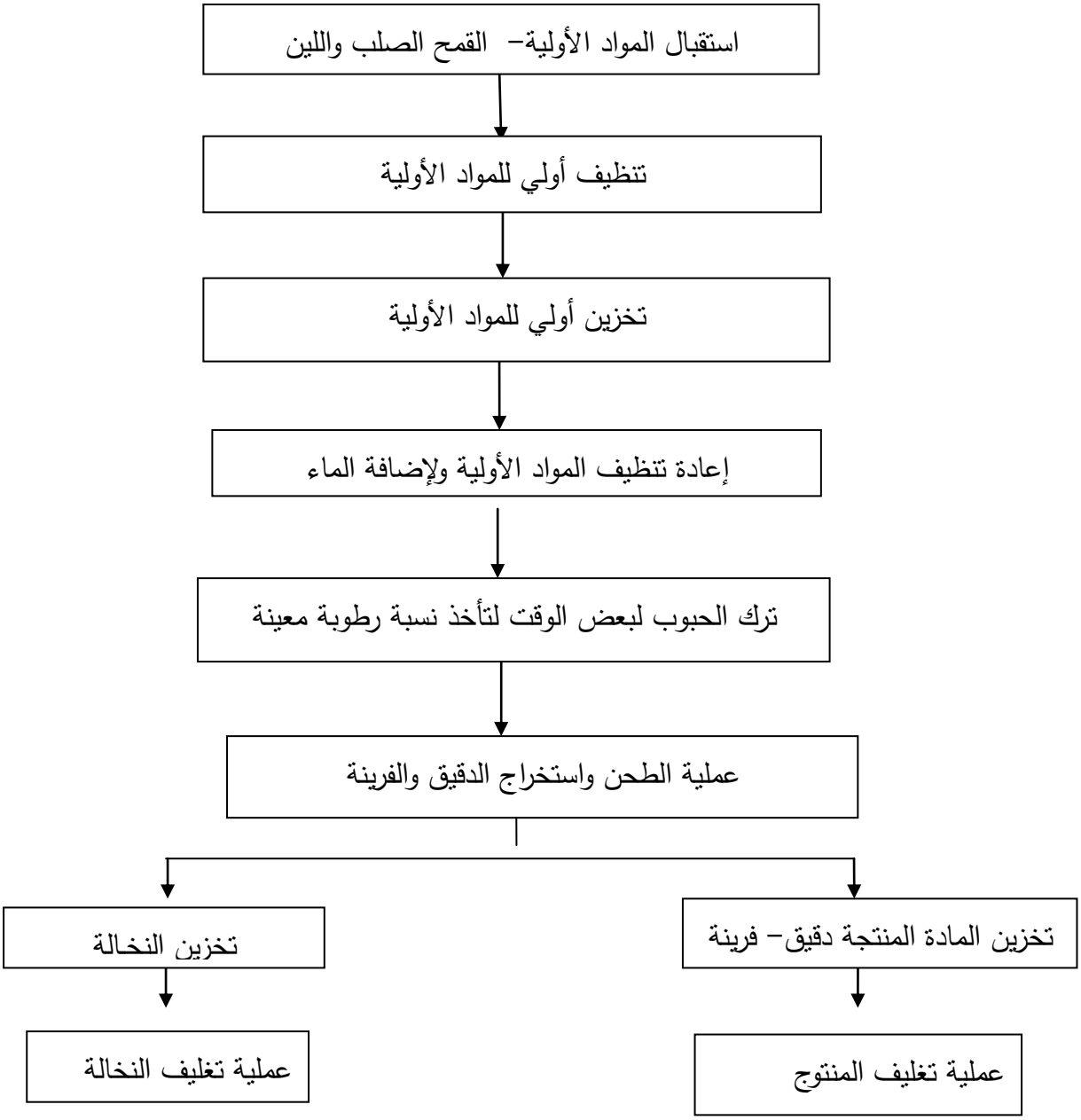

المصدر: وثائق وحدة الدقيق والفرينة لمؤسسة المطاحن البركة

الفرع الثاني: الجانب التسويقي لوحدة الدقيق والفرينة.

من خلال الهيكل التنظيمي للوحدة نلاحظ غياب مصلحة خاصة بإدارة وظيفة التسويق، لكن تقوم مديرية التجارة ضمنيا بكل مهامها وبما أن كل مؤسسة يجب أن تمتلك مزيجا تسويقيا مناسبا ومتكاملا يسمح بتحسين أدائها وزيادة حصتها السوقية، ويمكن حصر السياسات التسويقية للوحدة في سياسة المنتج، سياسة السعر، سياسة الترويج، سياسة التوزيع، ولو عجزت الوحدة في أداء أحد هذه السياسات بفعالية فإنها تؤثر سلبا على باقي السياسات وذلك لارتباطها الوثيق فيما بينها:

1- سياسة المنتج: تنتج الوحدة تشكيلتين من المنتجات السميد، الدقيق " الفرينة "، إضافة إلى منتوج ثانوي هو النخالة، وكل نوع من هذه المنتجات يضم عدة أنواع أخرى.

وتعتبر نوعيه المنتجات من أهم العوامل التي تساهم في تسهيل عملية التوزيع بحيث كلما كانت هذه النوعية جيدة كلما زاد الإقبال على المنتجات والعكس صحيح، لذلك أنشأت الوحدة مخبرا خاصا يساعدها في المحافظة على مستوى جودة منتجاتها.

أما فيما يخص نوعية التجهيزات فإن وحدة السميد والدقيق تعتبر رائدة في تكنولوجيا الإنتاج مقارنة بمنافسيها، حيث تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحل الإنتاج من لحظة استقبال المادة الأولية (قمح صلب وقمح لين) إلى مرحلة تغليف المنتج النهائي، وقد قامت الوحدة مؤخرا بتجديد التكنولوجيا المستخدمة في تنظيف القمح.

2- سياسة التسعير: يعتبر السعر من أهم عناصر المزيج التسويقي للوحدة، حيث يشكل جزءا كبير من اهتمام العملاء سواء كانوا مستهلكين أو وسطاء، ويتم اتخاذ قرارات تسعير منتجات الوحدة عن طريق حصر تكاليف المواد الأولية وتكاليف الإنتاج، ثم يضاف إليها هامش ربح معين يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، وعموما فإن أسعار الوحدة و منافسيها تعتبر متقاربة إلا أنها أقل الأسعار.

ويشكل السعر أهم العوامل التي تؤثر على توزيع المنتجات، حيث أن كل تغير يطرأ عليه ينتج عنه تغير في الكميات المباعة، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين السعر ومبيعات المنتجات، فإذا ارتفع السعر انخفضت الكميات المباعة والعكس صحيح.

3- سياسة الترويج: على الرغم من أهمية الترويج ودوره البارز في التعريف بمنتجات الوحدة وتنشيط مبيعاتها، إلا أن الوحدة لم تولي هذا الجانب اهتماما كبيرا، وذلك لأنها لم تعاني من مشاكل في تصريف منتجاتها، وحصتها السوقية في السوق المحلي معتبرة.

وتقتصر وظيفة الترويج في الوحدة على توزيع بعض الطلبيات التي تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على المتعاملين معها سواء من الوحدة أو من نقاط البيع التابعة لها، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال كل رأس سنة .

4- سياسة التوزيع: يتميز هذا النشاط بالمحدودية والقصور على بعض الوظائف، ولكن مع اشتداد المنافسة في السوق المحلي والوطني أصبح من الضروري تبني سياسة توزيعية فعالة تضمن الاستمرارية والمحافظة على مكانة الوحدة في السوق وسنوضح فيما يلي طرق التوزيع المتبعة من طرف الوحدة ومناطق التوزيع.

أ- طرق التوزيع: تتبع وحدة السميد والدقيق طريقتين لتوزيع منتجاتها هما طريقة التوزيع المباشر إلى العميل وطريقة التوزيع غير المباشر عن طريق الوسطاء.

- **طريقة التوزيع المباشر**: حسب هذه الطريقة يكون هناك علاقة مباشرة تربط الوحدة بالعملاء بدون وسيط وفق قناة توزيع قصيرة لإيصال المنتجات، وتتعامل الوحدة بهذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة والمستهلكين الصناعيين، والمستهلكين النهائيين الذين يشترون منتجاتهم من نقاط البيع التابعة للوحدة.
- **طريقة التوزيع غير المباشر**: وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف منتجات الوحدة، وهم تجار الجملة وتجار التجزئة، وهؤلاء بدورهم يتعاملون مع المستهلكين النهائيين والمستهلكين الصناعيين وتعتمد الوحدة في توزيع منتجاتها على الطريقتين السابقتين معا.

ب- مناطق توزيع المنتجات: تعمل الوحدة جاهدة لتقريب منتجاتها إلى عملائها في مختلف المناطق القريبة منها والبعيدة، حيث تتكفل بتلبية طلبات منطقة بسكرة وما جاورها من خلال البيع في المصنع لتجار الجملة إضافة إلى نقاط البيع التابعة لها والموزعة في عدة تجمعات سكانية، حيث توزع هذه الأخيرة إلى تجار التجزئة والمستهلكين النهائيين.

أما بالنسبة لعملية التوزيع في المناطق الأخرى فإن الوحدة تعتمد على التجار التابعين لتلك المناطق حيث تبيع لهم كميات كبيرة من منتجاتها .

ج- نقاط البيع: في إطار السياسة التوزيعية المتبعة من قبل الوحدة، ومن أجل تقريب منتجاتها إلى السوق وتلبية احتياجات زبائنها سواء الوسطاء أو المستهلكين النهائيين قامت الوحدة بافتتاح مجموعة من نقاط البيع في عدة مناطق وتجمعات سكانية داخل محيط ولاية بسكرة والمقدرة بثلاث نقاط موزعة واحدة بمدينة بسكرة إضافة إلى واحدة في بلدية زريبة الوادي ونقطة بيع في بلدية الفيض وعدت نقاط خارج الولاية .

المبحث الثالث: دور تحليل المالي على أداء المؤسسة

المطلب الأول: دور تحليل الميزانية على أداء المؤسسة

أولا– التحليل المالي للميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

قبل تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانية لابد من إعداد الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة (2017،2018،2019)، حيث انطلاقا من الميزانية المالية قمنا بإعداد الميزانية المالية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الميزانية المالية المختصرة للأصول للفترة 2017– 2019

الوحدة: دج

الأصول	2017	2018	2019
الأصول الثابتة	774 303 569,15	837 259 984,14	1 037 537 010,53
الأصول المتداولة	369752983.98	385 422 409,37	272 326 714,94
قيم الاستغلال	85 742 020,90	108 628 261,59	57 149 743,98
قيم القابلة للتحقيق	158 958 796,22	163 247 385,47	103 046 337,75
قيم جاهزة	125 052 166,86	113 546 762,31	112 130 633,21
مجموع الأصول	**1 144 038553.13**	**1 222 682 393,51**	**1 309 863 725,47**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن:

– **الأصول الثابتة:** إرتفعت من 774 303 569,15دج إلى 837 259 984,14دج إلى 1 037 537 010,53دج خلال السنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي.

– الأصول المتداولة: أيضا انخفضت من 3874178664.97دج إلى 385 422 409,37دج إلى 272 326 714,94دج خلال السنوات 2017، 2018، 2019، على التوالي، ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة كل من قيم الاستغلال فمن 85 742 020,90 دج سنة 2017 إلى 108 628 261,59 دج سنة 2018 ثم أنخفضت بشكل كبير سنة 2019 الى 57 149 743,98 ، وكذلك إرتفاع القيم القابلة لتحقيق من 158 958 796,22 دج سنة 2017 إلى 163 247 385,47 دج سنة2018 ، ثم انخفضت إلى 103 046 337,75دج سنة 2019، وهذا رغم إنخفاض قيمة القيم الجاهزة خلال فترة الدراسة من 125 052 166,86دج إلى 113 546 762,31 دج إلى 112 130 633,21دج سنة 2017، 2018، 2019 على التوالي.

الجدول رقم(3): الميزانية المختصرة للخصوم للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

الخصوم	2017	2018	2019
الاموال الخاصة	551 931 305,20	558 171 227,54	563 774 124,96
ديون طويلة الأجل(2)	26 162 433,53	95 609 565,06	272 252 242,10
الأموال الدائمة (1+2)	577093738.73	553780792.60	836026367.06
ديون قصيرة الأجل	565 944 814,40	568 901 600,91	473 837 358,41
مجموع الخصوم	1 144 038 553,13	1 222 682 393,51	1 309 863 725,47

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

1- أنواع رأس المال العامل: ظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4): حساب رأس المال العامل للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2017	2018	2019
الأموال الدائمة (1)	577093738.73	553780792.60	836026367.06
الأصول الثابتة	774 303 569,15	837 259 984,14	1 037 537 010,53
رأس المال العامل(1-2)	**-197209830.42**	**871100509.02**	**3631508688.44**
الأصول المتداولة	369752983.98	385 422 409,37	272 326 714,94
رأس المال العامل الإجمالي	369752983.98	**385 422 409,37**	**272 326 714,94**
الأموال الخاصة (1)	551 931 305,20	558 171 227,54	563 774 124,96
الأصول الثابتة (2)	77433569.15	837259984.14	1037537010.53
رأس المال العامل الخاص(1-2)	**474497736.05**	**-279088756.6**	**-473762885.57**
رأس المال العامل الإجمالي(1)	3874178664.97	**385 422 409,37**	**272 326 714,94**
رأس المال العامل الخاص(2)	**474497736.05**	**-279088756.6**	**-473762885.57**
رأس المال العامل الأجنبي(1-2)	**3399680928.92**	**664511165.97**	**746089600.51**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر نورد التمثيل البياني لأنواع رأس المال العامل في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): تغير أنواع رأس المال العامل خلال الفترة2017-2019

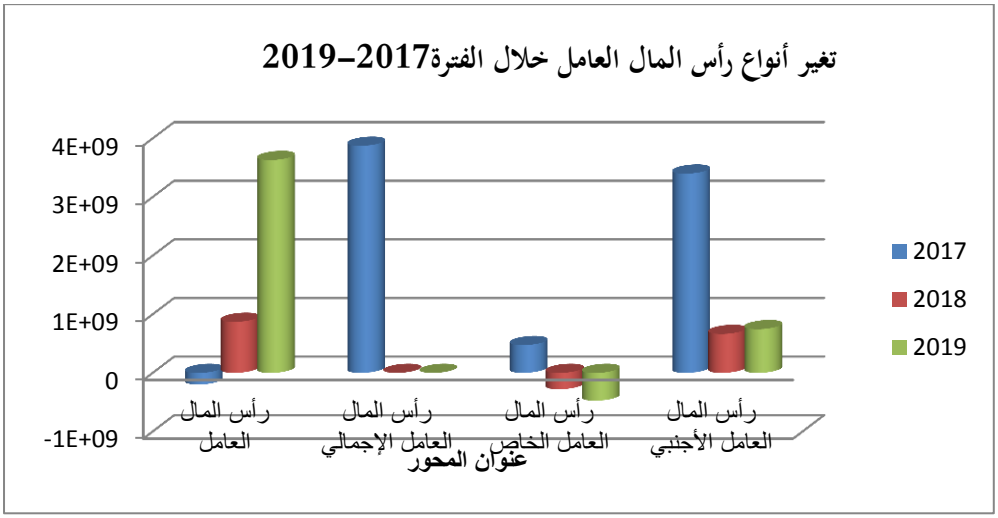

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لرأس المال العامل: رأس المال العامل سالب سنة 2017 ، حيث كان **197209830.42-** دج ثم أصبح موجب في سنة2018 بمبلغ **871100509.02**دج ثم إرتفع في سنة 2019 لقيمة قدرها **3631508688.44**دج، وأن قيمة رأس المال العامل جد معتبرة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، أي يمكنها تغطية أصولها الثابتة إنطلاقا من الأموال الخاصة، وقدرتها على تسديد جزء من الديون. خلال سنة 2018 و 2019.

- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: هناك إنخفاض في رأس المال العامل الإجمالي خلال فترة الدراسة، فمن 369752983.98 دج سنة 2017 إلى **385 422 409,37**دج سنة 2018 إلى **272 326 714,94**دج وهذا ناتج عن انخفاض قيم الإستغلال وقيم القابلة للتحقيق.في سنة 2018 و2019

- بالنسبة لرأس المال الخاص: إن قيمة رأس المال الخاص موجبة سنة 2017، حيث كانت **474497736.05** دج ثم أصبحت سالبة سنة 2018 إلى **279088756.6-** دج ثم انخفضت إلى **473762885.57-** دج سنة 2019، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة بالتالي الاعتماد على الموارد الخارجية.

- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: إن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال فترة الدراسة، فمن **3874178664.97** دج سنة 2017 إلى **664511165.97**دج سنة2018إلى **746089600.51** دج سنة 2019، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على الديون الطويلة وقصيرة الأجل بشكل كبير.

2- إحتياجات رأس المال العامل:

يظهر حساب إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): إحتياجات رأس المال العامل للفترة2017-2019

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأصول المتداولة(1)	369752983.98	385 422 409,37	1 037 537 010,53
قيم الجاهزة(2)	125 052 166,86	113 546 762,31	112 130 633,21
الديون قصيرة الأجل(3)	565 944 814,40	568 901 600,91	473 837 358,41
السلفيات البنكية(4)	-	-	-
إحتياج رأس المال العامل (1-2)- (3-4)	**-321243997.28**	**-297025953.85**	**451569018.91**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت إحتياج رأس المال العامل موجب سنة 2017، حيث انخفض سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ، كما زادات إرتفعت سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، يعني أن إحتياجات المؤسسة أكبر من الموارد التمويلية، وهذا راجع إلى الارتفاع في الأصول المتداولة وقيم الجاهزة.

3- الخزينة:

تمثل الخزينة في رأس المال العامل مطروحا منه إحتياج رأس المال العامل، ويظهر حسابها بالنسبة للمؤسسة خلال الفترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): الخزينة للفترة2017-2019

الوحدة: دج

البيان /السنوات	2017	2018	2019
رأس المال العامل (1)	197209830.42	871100509.02	3631508688.44
إحتياج رأس المال (2)	**-321243997.28**	-297025953.85	451569018.91
الخزينة (1-2)	**518453827.7**	**1168126462.87**	**3179939669.53**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر نورد التمثيل البياني للخزينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(11): تغير الخزينة للفترة 2017-2019

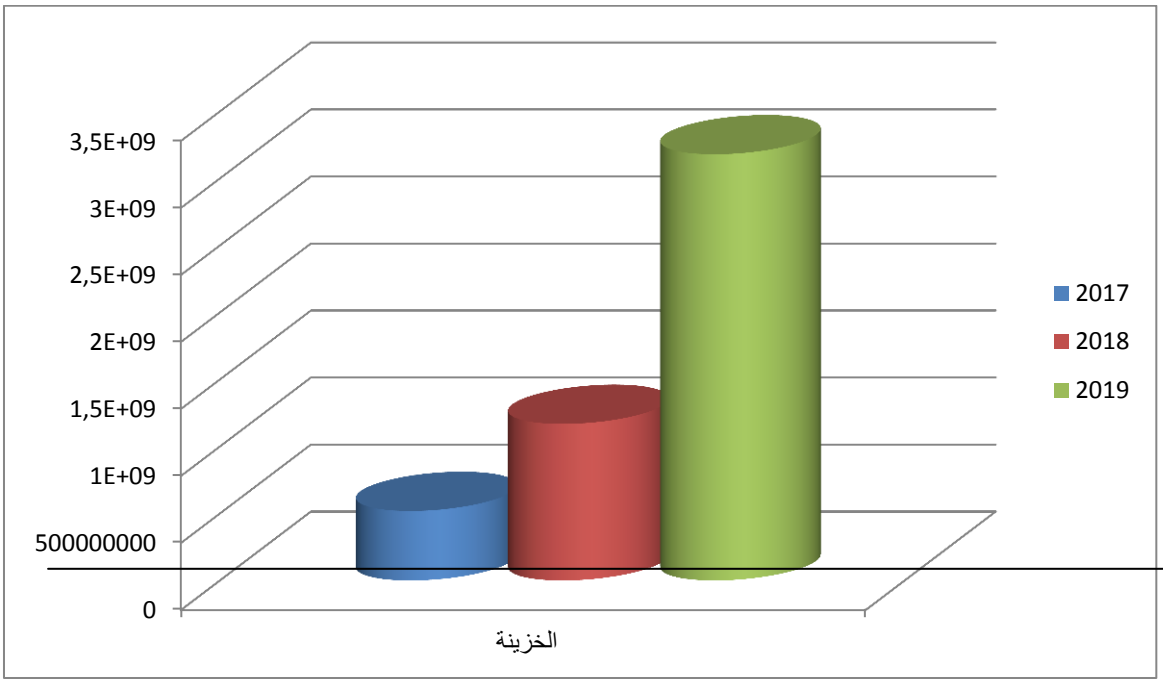

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن خزينة المؤسسة موجبة خلال فترة الدراسة، أي أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وهذا ما يدل على وجود توازن مالي بالمؤسسة، بمعنى أخر أن هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول إحتياج رأس المال الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو إستثماره أو الاحتفاظ به حتى يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها

ثانيا– إستخدام التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

1– نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة وتظهر نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التال

الجدول رقم(7): نسب السيولة لفترة 2017–2019

النسب/ السنوات	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل	369752983.98 / 565944814.73= 0.65	38422409.37 / 568901600.91 =0.65	272326714.94 / 473837358.41 =0.65
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة– المخزونات)÷ الديون قصيرة الأجل	(369752983.98 - 30771003.67) / 565944814.73 =0.59	(38422409.37 – 28437202.77) / 568901600.91 =0.63	(272326714.94– 16360965.08) / 473837358.41 =0.54
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل	125 052 166,86 / 565944814.73 =0.22	113 546 762,31 / 568901600.91 =0.20	112 130 633,21 / 473837358.41 =0.23

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

– السيولة العامة: نلاحظ أن السيولة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة، حيث حيث نلاحظ هناك تساوي في نسبة السيولة العامة بنسبة 0.65، مما يعني هناك عجز في الأصول المتداولة ولا يمكنها تغطية الديون قصيرة الأجل، وبهذا فإن المؤسسة ليس لها القدرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

– السيولة المختصرة: نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 0.54 ألى 0.63خلال فترة الدراسة وهي نسبة أقل من الواحد أي منخفضة ، ويعود هذا الانخفاض في قيمة هذه النسب خلال فترة الدراسة إلى انخفاض قيمة مدينون الأخرون.

– السيولة الجاهزة: نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة في سنة 2017 تقدر بـ 0.22، وتشير هذه النسبة إلى الاحتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تجد صعوبة في مواجهة إلتزاماتها المستحقة، أما سنة 2018 حققت نسب ضعيفة على التوالي0.20، ثم ارتفعت في سنة 2019 ابنسبة قدرها و0.23،أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية عكس سنة2018.

2- نسب النشاط

الجدول رقم(8): نسب النشاط لفترة 2017-2019

النسب/السنوات	العلاقة	2017	2018	2019
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات الصافية÷ الأصول الثابتة	662050254.82÷ 774303569.15 **0.88=**	648957074.34÷ 837259984.14 **0.77=**	616541603.84÷ 1037537010.53 **0.73=**
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الصافية÷ الأصول المتداولة	662050254.82÷ 369752983.98 **1.84=**	648957074.34÷ **1.68=** 385422409.37	616541603.84÷ 272326714.94 **2.26=**
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات الصافية÷ مجموع الأصول	662050254.82 1144038 553,13÷ **0.59=**	648957074.34 1222682393.51÷ **0.53=**	616541603.84÷ 1 309 863725,47 **0.55=**

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

أن معظم نسب النشاط تظهر بقيم موجبة طيلة فترة الدراسة، لكن بمعدل متدني نوعا مت وكما تبين أن معدل دوران اجمالي الاصول حققت أعلى نسبة سنة 2017 بقدر 0.59 وهي نسبة كبيرة ، وتبعا لها تأتي النسب الأخرى ، أما النسبة الاكبر مقارنة بالنسب لكن كانت 2019 معدل دوران الأصول المتداولة قدرت بـ 2.26، وبالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة بلغت أكبر نسبة سنة 2017 بقيمة 0.88 .

3- نسب التمويل

تقيس درجة إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، وتظهر نسب تمويل المؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(9): نسب التمويل لفترة2017-2019

النسب/ السنوات	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة÷ الأصول الثابتة	577093738.73÷ 774303569.15 **0.74=**	553780792.60÷ 837259984.14 **0.66=**	836026367.06÷ 1037537010.53 **0.80=**
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة÷ الأصول الثابتة	551 931 305,20 / 774303569.15 **0.71=**	558 171 227,54 / 837259984.14 **0.66=**	563 774 124,96 / 1037537010.53 **0.54=**
نسبة الاستقرار المالي	الأموال الدائمة ÷ مجموع الديون	577093738.73÷ (26162433.53+ 565944814.4) **0.97=**	(53780792.60/ 95609565.06+ 568901600.91) **0.8=**	(836026367.06/ 272252242.1+ 473837358.41) **1.12=**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن خلال حساب هذه النسبة ، نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال فترة الدراسة، ورغم تسجيل إنخفاض في سنة 2017 بنسبة قدرها 0.08 بالنسبة عن سنة 2018 ، إلا أن هذه النسبة دائما جيدة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

- نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة وهي نسبة جيدة، فإن ذلك يعني أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

- نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن النسبة خلال فترة الدراسة جيدة، هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا وذلك أن النسبة أقل من الواحد فالمؤسسة لا تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد إلتزاماتها.

المطلب الثاني:دور تحليل جدول حسابات النتائج على اداء المؤسسة

أولا– إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم مردودية المؤسسة

الجدول رقم(10): نسب المردودية لفترة 2017–2019

النسب/السنوات	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية÷ الأموال الخاصة	8177460.11 / 551 931 305,20 **0.08=**	6239922.34 / 558 171 227,54 **0.01=**	7486767.07 / 563 774 124,96 **0.01=**
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷مجموع الأصول	8177460.11 / 1144038 553,13 **0.007=**	6239922.34 / =1222682393.51 **0.005**	7486767.07 / 1 309 863725,47 **0.005=**
نسبة المردودية النشاط(نسبة الربحية الصافية)	النتيجة الصافية÷ رقم الأعمال خارج الضريبة	8177460.11 / .662050254.82 **0.012=**	6239922.34 / 648957074.34 **0.009=**	7486767.07 / =616541603.84 **0.012**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

– نسبة المردودية المالية: هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال فترة الدراسة، حيث أن سنة 2017 بلغت 0.08 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.08 دينار من النتيجة، وقد إنخفضت هذه النسبة سنة 2018 و2019 إلى 0.01 ، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة في إستغلال الأموال الخاصة.

– نسبة المردودية الإقتصادية: هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية إقتصادية موجبة ، حيث قدرت سنة 2017 بـ 0.007 للوحدة، أي أن كل دينار مستمر يولد 0.007 دينار من النتيجة، ثم إنخفضت سنة 2019 و2018 إلى0.005 ، وهذا انخفاض راجع إلى الانخفاض الكبير في أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها.

– نسبة المردودية النشاط: وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2017 حققت 0.012، يعني أن كل دينار من المبيعات يولد –0.012 من الأرباح، حيث نلاحظ أن مردودية النشاط أكبر من الصفر، ومن

هنا يمكن القول أن المؤسسة حققت مردودية نشاطة جيدة ، وفي سنة 2018 و 2019 زادت إرتفعت لتصل إلى 0.09 و0.012 على التوالي، وهذا راجع لزيادة في نتيجة الدورة .

أولا– إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم نسب تطور المبيعات المؤسسة

الجدول (11): يمثل نسبة تطور المبيعات خلال فترة الدراسة

المبيعات	2017	2018	2019
المبيعات السنة الحالية	682 050 254,82	6 489 57 074,34	616 541 603,84
نسبة تطور المبيعات		-0.04	-0.04

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا– إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم نسب تطور الانتاج المؤسسة

الجدول(12): يمثل نسبة تطور الانتاج خلال فترة الدراسة

الانتاج	2017	2018	2019
الانتاج السنة الحالية	677076137.91	649553758.39	606634751.8
نسبة تطور الانتاج		-0.04	-0.06

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا– إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم نسب تطور القيمة المضافة المؤسسة

الجدول(13): يمثل نسبة تطور القيمة المضافة خلال فترة الدراسة

الانتاج	2017	2018	2019
القيمة المضافة السنة الحالية	96401161.24	90240963.37	85314349.24
نسبة تطور القيمة المضافة		-0.06	-0.05

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

رابعا– إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم نسب تطور النتيجة الصافية المؤسسة

الجدول(14): يمثل نسبة تطور النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة

الانتاج	2017	2018	2019
النتيجة الصافية السنة الحالية	8177460.11	6239922.34	7486767.07
نسبة تطور النتيجة الصافية	-	-0.23	0.19

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: دور تحليل جدول سيولة الخزينة على أداء المؤسسة

يسمح التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة بالحصول على معلومات تساعد في تقييم جوانب عديدة للأداء المالي للمؤسسة كالسيولة، الربحية، السياسات المالية المتبعة.... إلخ

أولا– إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة

يتم تقييم سيولة المؤسسة بالإعتماد على جدول سيولة الخزينة إنطلاقا من النسب التالية:

1– نسبة تغطية النقدية: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية

تظهر نسبة تغطية نقدية المؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(15): نسبة تغطية النقدية لفترة2017–2019

البيان / السنوات	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	11105631	37945275.65	57000596.57
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية	-5725575.85	-49450663.2	-20665927.89
نسبة تغطية النقدية	-1.93	-0.76	-2.75

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية النقدية في فترة الدراسة سالبة خلال السنوات الثلاث 2018،2017،2019 وهي إرتفعت ثم إنخفضت من سنة إلى أخر، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بإلتزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكلة في تحصيل النقدية.

ثانيا – إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم ربحية المؤسسة

يتم تقييم سيولة المؤسسة بالإعتماد على جدول سيولة الخزينة إنطلاقا من النسب التالية

1– نسبة النقدية التشغيلية: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

تظهر نسبة النقدية التشغيلية من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(16): نسبة النقدية التشغيلية لفترة 2017–2019

النسبة / السنوات	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	11105631	37945275.65	57000596.57
صافي الربح	8177460.11	6239922.34	7486767.07
نسبة النقدية التشغيلية	1.35	6.08	7.61

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول نسبة النقدية التشغيلية سالبة خلال فترة الدراسة أن هذه المؤشرات جيد أي أن كل دينار من النتيجة الصافية يولد 1.35، 6.08، 7.61 من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال سنوات 2017، 2018، 2019، على التوالي.

2– نسبة التدفق النقدي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفق النقدي =التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷رقم الأعمال

وتظهر نسبة التدفق النقدي للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): نسبة التدفق النقدي لفترة2017–2019

نسبة/ السنوات	**2017**	**2018**	**2019**
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	11105631	37945275.65	57000596.57
رقم الأعمال	682 050 254,82	6 489 57 074,34	616 541 603,84
نسبة التدفق النقدي	**0.01**	**0.05**	**0.09**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة مرتفعة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة إلا أنها موجبة، وهذا ما يدل على أن كفاءة ائتمان المتبع من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

1- **نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:** تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ مجموع الأصول

وتظهر نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(18): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة2017-2019

نسبة/ السنوات	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	11105631	37945275.65	57000596.57
مجموع الأصول	1144038553.13	122682393.51	1309863725.47
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.	**0.009**	**0.30**	**0.04**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يتضح من الجدول أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي ارتفعت في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 من 0.009 إلى 0.30 ، فكل دينار مستثمر من الأصول يحقق نسبة قدرها 0.009 ،0.30 في 2017، 2018 على التوالي، ثم تنخفض في سنة 2019 حيث حققت نسبة قدرها0.04.

ثالثا- إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة

1- **نسبة التوزيعات النقدية:** تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى إستقرار هذه المؤسسة، وبما أن التوزيعات النقدية على المساهمين تساوي الصفر، وبما أن ليس هناك مساهمين إذن ليس هناك توزيعات.

2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: تحسب هذه النسب كما يلي:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

تدل هذه النسبة على الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات من خلال الأوراق المالية وبالتالي يجب على المؤسسة الزيادة في هذه النسبة من خلال القروض.

3- نسبة الإنفاق الرأسمالي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الانفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.

تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية إستخدام أموالهم، وبما أن التدفقات النقدية الداخلة في إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل تساوي الصفر، فهذا يدل على عدم مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في التمويل الأصول الثابتة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بتجسيد المفاهيم النظرية لتقييم الأداء المالي و إسقاطها على مؤسسة مطاحن البركة من خلال المباحث حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات جدول حسابات النتائج النتائج و جدول تدفقات الخزينة والتي من خلالها تم حساب بعض المؤشرات لتقييم الأداء المالي المتمثلة في السيولة و النشاط و الربحية بغرض معرفة مدى مساهمة المؤسسة في تقييم الأداء عطاء أهمية لهذا الموضوع و لقد اعتمد في تقييم وضعية المؤسسة بحساب مؤشرات التوازن المالي ،و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من 2017 إلى 2019 التي توضح لنا النسب المالية في الفترة المقدرة لمؤسسة مطاحن جيدة نسبيا خلال فترة الدراسة وذلك لما تحظى به من مكانة في مجال إنتاج السميد و الدقيق

خاتمـــة

يعتبر التحليل المالي اداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية وتم تحليلها باستخدام الاساليب والادوات المناسبة لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن اداء المؤسسة في الماضي اضافة الى التنبؤ بمستقبلها وتفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الاطراف المستخدمة للسياسات المحاسبية .

وقد تم خلال هذه الدراسة التركيز على الجانب المالي والمحاسبي واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتخاذ القرارات المالية كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل اي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني او القطاع الذي تنتمي اليه كما يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة امام كل المتعاملين معها ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل نتاج عن تركيبة من الانشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة الا ان البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات .

1- نتائج اختبار الفرضيات

- يعتبر التحليل المالي احد الركائز لبقاء المؤسسة واستمراريتها.
- تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد ادوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر التمويل وتغطية ديونها واحتياجاتها واتخاذ قرارات الاستثمار .
- التحليل المالي هو احد المعطيات فقط التي تمكن المسيرين من اتخاذ القرارات المناسبة
- يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة الا بعد الانتهاء من انجازها.

2- النتائج المستخلصة من الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا من خلال فصولها النظرية والتطبيقية الى بعض النتائج منها ما يلي:

التحليل المالي اداة جد فعالة لكشف وتشخيص وضعية المؤسسات كما له دور مهم في ترشيد قرارات المدراء من خلال التفسيرات التي يعطيها ومن خلال تطبيق طرق وادوات التحليل المالي على القوائم المالي لشركة مطاحن البركة بزريبة الوادي لسنتي 2017-2019 تبين ان :

- أسس المال العامل الدائم موجب اي ان المؤسسة في توازن مالي لابأس به ويدل هذا على وجود هامش امان تستطيع تسديد التزاماتها اتجاه الغير.

- رأس المال العامل الاجنبي موجب خلال السنتين مما يدل على ان المؤسسة مهتمة بالاحتفاظ بالسيولة الاجنبية.
- اما احتياج رأس المال العامل الدائم سالب وهذا يدل على ان المؤسسة تقوم باللجوء للاقتراض بديون قصيرة الاجل لتغطية اصولها المتداولة.
- الخزينة موجبة خلال السنتين وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- نلاحظ أن نسب السيولة جيدة وهذا ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- نلاحظ أن نسبة التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازنا ماليا.
- نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية مرتفعة وهذا ما يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا اي تعتمد على الاموال الخاصة بلاد من الديون.

3- توصيات الدراسة

من خلال النتائج المتوصل اليها في فترة دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا ننصح المؤسسة بتوظيف اموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الاعمال لهذه المؤسسة .
- تدريب نتخذ القرارات الادارية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنو من معالجة المواقف الادارية التي تتطلب قرارات صعبة.
- نوصي بأهمية التحليل المالي والمعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات وان تقوم العوامل الشخصية والوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.

4- افاق الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي اثناء القيام بهذه الدراسة حيث صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج الى دراسة معمقة والتي من الممكن ان تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة حيث يتم تلخيصها في النقاط التالية :

- مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق اهداف المؤسسة
- دور التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة

أولا– الكتب:

1- السعيد جمعة فرحات. (2000). *الأداء المالي لمنظمات الاعمال*. المملكة السعودية: دار المريخ للنشر الرياض.

2- الشنطي أيمن، و عامر شقر. (2004). *الادارة والتحليل المالي*. عمان: ذار البداية..

3- الياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي*. عمان: دار وائل لنشر والتوزيع

4- حسين محمد الضمور، مستوى توجيه موظفي البنوك نحو الاداء، دار أمجد لنشر والتوزيع، عمان.

5- بوشاشي بوعلام. (1997). *المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال*. الجزائر: دار هومة..

6- جمبل أحمد توفيق. (1986). *الادارة المالية*. دار النهضة العربية.

7- حمزة محمد الزبيدي. (2011). *التحليل المالي لأغراض الاداء والتنبؤ بالفشل*. عمان: مؤسسة الوراق لنشر ةالتوزيع.

8- حمزة محمد كامل . (1986). التحليل المالي. الاسكندرية – مصر: دار الجامعية لنشر .

9- حمزة محمود الزبيدي. (2004). التحليل المالي – تقيم الاداء وتنبؤ بالفشل. عمان: مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع.

10- خالد جمال الجعارات. (2008). *معايير التقارير المالية 2007*. الاردن: دار الاثراء للنشر والتوزيع مكتبة الشرقة.

11- خلدون ابراهيم شريفات . (2001). *ادارة وتحليل مالي*. دار وائل لنشر..

12- زاهد عبد الرحمان عاطف. (2009). *الرقابة على الاعمال الادارية*. الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

13عاطف وليد. (2008). *التمويل والادارة المالية للمؤسسة*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي

14- عبد الرحمان عطية. (بلا تاريخ). *المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي* . الجزائر: دار حبيطلي

15- زغيب مليكة، و بوشنقير ميلود. (2010). *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

16- عمر حامد. (2009). *قياس وتقييم الاداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي*. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية

17علاء فرحان طالب، و ايمان شيحان المشهداني. (2011). ،الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف. عمان: دار الصفاء .

18- مبارك لسلوس. (2012). *التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية

19- محمد محمود الخطيب. (2010). *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة*. عمان: دار الحامد لنشر والتوزيع

20- ناصر دادي عدوان. (1998). تأليف تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي. عمان – الاردن : دار الهدية العامة.

21- ناصر دادي عدوان. (1999). *تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الادارة المالية*. الجزائر: دار المحمدية العامة.

2- ناصر دادي عدوان. (2008). *دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة*. الجزائر: دار المحمدية.

23- ناصر دادي عدوان. (بلا تاريخ). *مراقبة التسيير والاداء في المؤسسة*. الجزائر: دار المحمدية .

24- نعيم نمر داوود. (2012). التحليل الملي دراسة نظرية وتطبيقية. عمان : دار الناشرون والمرغبون.

25- وليد ناجي الحيالي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي . الاردن: اثراء لنشر والتوزيع.

ثانيا– الملتقيات:

1- بلعور سليمان، و علي بن طالب. (2009). قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع . *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولي*

2- محمد نجيب دبابش، و طارق قدوري. (2013). دور النظام المحاسبي في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول افاق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر: جامعة الوادي.

3- شملال أيوب ، و بن نذير نصر الدين. (2017). لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء. *مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع*. البليدة: جامعة البليدة.

ثالثا- المجلات:

1- الشيخ الداوي. (2009). تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء. *مجلة الباحث*

2- توفيق حسن عبد الجليل. (2012). أثر التدفقات النقدية التشغلية في سعر السهم للسوق للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية. *المجلة الاردنية في ادارة الاعمال*.

3- عبد المالك مزهودة . (نوفمبر, 2001). الاداء بين الكفاءة والفعالية وتقييم. *مجلة العلوم الانسانية*.

رابعا- المذكرات:

1- الباي سامي. (2019-2018). دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز للوسط بسكرة. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة*. جامعة بسكرة.

2- بن مالك عمار. (2011-2010). المنهج الحديث المالي للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء. *مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستر في علو التسيير*. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.

3- بوميمير فريد. (2015-2014). دور التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة. *مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص فحص محاسبي*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

4- دلال خطاب ، و نورالدين زعيبط. (2017). تقييم الأداء المالي بإستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول التدفقات النقدية . *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2*.

5- سليم بن رحمون. (2013-2012). تكييف القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة* . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

6- عادل عشي. (2002-2001). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسير تخصص تسيير مؤسسات صناعية*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

7- عائشة بلغاني. (2016/2017). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. *مذكرة لنيل شهادة ليسانس تخصص محاسبة*. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

8- عمر تيمجغدين. (2013-2012). دور استراتيجية التنويع في تحسين الاداء المؤسسة الصناعية. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

9- لزعر محمد سامي. (2012-2011). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الادارة المالية*. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.

10- محمد رمزي جودي. (2015/2014). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية). *مذكرة دكتوراه تخصص علوم التسيير*. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

11- نوبلي نجلاء. (2015/2014). استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. *مذكرة الدكتوراه في المحاسبة*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

خامسا- الجرائد الرسمية:

1- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. (25 مارس, 2009). *الجريدة الرسمية، العدد 19*. الجزائر.

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2017/2018

Bilan Actif

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS IMMOBILISE (NON COUR					
Immobilisations incorporelles		42 921 713,59	42 892 928,39	28 785,20	51 811,54
Immobilisations corporelles		1 744 295 401,41	944 509 893,47	799 785 507,94	766 553 716,10
Terrains		29 927 469,63		29 927 469,63	29 927 469,63
Bâtiments		1 003 430 578,01	313 401 284,03	690 029 293,98	701 105 987,06
Installation technique,materiel et outi.ind		521 092 792,60	519 485 388,04	21 607 404,56	19 926 103,08
Autres immobilisations corporelles		169 844 541,17	111 623 221,40	58 221 319,77	15 593 138,33
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		29 812 933,28		29 812 933,28	
Immobilisations financières		352 780,00		352 780,00	352 780,00
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		352 780,00		352 780,00	352 780,00
Impôts différés actif		7 279 977,72		7 279 977,72	7 346 259,51
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 824 562 806,00	987 402 821,86	837 259 984,14	774 303 569,15
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		109 976 183,94	1 347 922,35	108 628 261,59	85 724 020,90
Marchandises		5 049 303,90	33 000,00	5 016 303,90	11 398 823,61
Matière premières et fourritures		46 379 365,29		46 379 365,29	16 605 119,30
Autres approvisionnements		28 795 389,63		28 795 389,63	26 949 074,12
Stocks produits		29 752 125,12	1 314 922,35	28 437 202,77	30 771 003,87
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		319 675 099,77	156 427 714,30	163 247 385,47	158 958 799,22
Créances parafiscalitéscéréalières					
Créances intra-groupe		2 269 441,90		2 269 441,90	41 041,90
Clients		253 917 643,49	156 427 714,30	97 490 129,19	92 296 773,97
Autres débiteurs		59 544 060,46		59 544 060,46	66 081 197,92
Impôts et assimilés		3 943 753,92		3 943 753,92	539 782,43
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		123 408 584,01	9 861 821,70	113 546 762,31	125 052 166,86
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		123 408 584,01	9 861 821,70	113 546 762,31	125 052 166,86
TOTAL ACTIF COURANT		553 059 867,72	167 637 458,35	385 422 409,37	369 734 983,98
TOTAL GENERAL ACTIF		2 377 722 673,72	1 155 040 280,21	1 222 682 393,51	1 144 038 553,13

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2017/2018

Bilan Pssif

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		761 320 000,00	761 320 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves		86 251 753,42	86 251 753,42
Ecart de réévaluation			
Résultat net		8 239 922,34	8 177 450,11
Ajustement résultant changement de méthodes/correctiond'erreurs		-31 709 772,16	-31 709 772,16
Autres capitaux propres		-253 930 676,06	-272 108 136,17
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		568 171 227,54	551 931 305,20
PASSIFS NON- COURANTS			
Subventions d'equipements et investissements			
ObligationS Tresor			
Autres Emprunts et dettes assimiles		71 312 258,78	
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différées			
Provision pour pensions et obligations similaires		23 033 132,68	24 410 749,32
Provision pour charges-litigesfiscaux et sociaux			
Autres provisionspour charges (impots/renouvelements des immobilisation en con			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impotsdifférés passif		1 264 173,60	1 751 684,21
TOTAL PASSIF NON COURANTS II		95 609 565,06	26 162 433,53
PASSIF COURANTS			
Obligations trésor			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intr-groupe		526 871 691,59	526 840 803,59
Interets échus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premieres		11 965 635,53	9 392 275,77
Autre fournisseurs et comptes rattachés		14 245 842,43	14 627 084,68
Impots		4 736 582,94	3 408 444,07
Autres dettes passifs courants		11 082 048,39	11 876 206,09
Tresorerie au passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		568 901 600,91	555 944 814,40
TOTAL GENERAL PASSIF		1 222 682 393,51	1 144 038 553,13
(1) à utiliser uniquement pour la présentationdes états financiersconsolidés			

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2017/2018

Comptes de Résultat

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		648 957 074,34	662 050 254,82
Ventes marchandises		75 577 411,61	61 920 966,93
Ventes produits finis		567 824 643,73	609 653 739,35
Ventes autres produits		234 640,00	410 080,00
Autres prestations		5 320 379,00	10 065 469,54
Variation stocks produits finis et en cours		-2 413 536,45	-7 638 714,41
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		3 010 217,50	2 664 597,50
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		649 553 756,39	677 076 137,91
Achats consommés		-524 654 563,77	-548 106 366,46
Services extérieurs et autres consommations		-34 458 499,25	-32 568 610,27
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-559 313 063,02	-580 674 976,67
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		90 240 693,37	96 401 161,24
Charges de personnel		-75 824 646,07	-85 224 020,05
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 939 522,00	-4 263 555,13
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		10 476 225,30	6 913 586,06
Autres produits opérationnels		14 955 121,74	16 654 486,81
Autres charges opérationnelles		-2 563 761,42	-1 775 910,08
Dotations aux amortissements		-15 558 993,79	-15 023 553,87
Dotations aux provisions et petede valeur		-169 737 203,66	-167 474 596,48
Reprise sur pertes de valeur et provisions		170 951 957,41	174 643 237,82
V. RESULTAT OPERATIONNEL		8 423 345,58	12 967 251,28
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		8 423 345,58	12 967 251,28
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-2 605 652,06	-2 488 553,31
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		422 226,82	-2 301 237,86
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		835 460 835,54	868 403 862,54
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-829 220 913,20	-850 226 402,43
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 239 922,34	8 177 460,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6 239 922,34	8 177 460,11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2018/2019

Bilan Actif

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS IMMOBILISE (NON COUR					
Immobilisations incorporelles		43 058 404,15	42 931 902,90	126 501,25	28 785,20
Immobilisations corporelles		1 754 953 254,71	965 070 008,41	789 883 246,30	799 785 507,94
Terrains		29 927 489,63		29 927 489,63	29 927 489,63
Bâtiments		1 003 430 578,01	324 478 977,11	678 951 600,90	690 029 293,98
Installation technique,materiel et out ind.		545 044 487,25	520 428 417,15	24 616 070,10	21 607 404,56
Autres immobilisations corporelles		176 550 699,82	120 162 614,15	56 388 085,67	58 221 319,77
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		239 328 124,83		239 328 124,83	29 812 933,26
Immobilisations financières		352 780,00		352 780,00	352 780,00
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		352 780,00		352 780,00	352 780,00
Impôts différés actif		7 846 358,15		7 846 358,15	7 279 977,72
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 046 538 921,84	1 008 001 911,31	1 037 637 010,53	837 259 984,14
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		58 444 368,98	1 294 625,00	57 149 743,98	108 628 261,59
Marchandises		7 439 247,61	33 000,00	7 406 247,61	5 016 303,90
Matière premières et fournitures		6 176 232,53		6 176 232,53	46 279 365,29
Autres approvisionnemnts		27 206 299,76		27 206 299,76	28 795 389,65
Stocks produits		17 622 590,08	1 261 625,00	16 360 965,08	28 427 202,77
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		259 350 562,05	156 304 214,30	103 046 337,75	183 247 385,47
Créances parafiscalitéscréafières					
Créances intra-groupe		85 060,50		85 060,50	2 269 441,90
Clients		174 576 499,96	156 304 214,30	18 272 285,66	97 490 129,19
Autres débiteurs		77 975 016,79		77 975 016,79	59 544 060,46
Impôts et assimilés		6 713 954,80		6 713 954,80	3 943 753,92
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		121 992 454,91	9 861 821,70	112 130 633,21	119 546 762,31
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		121 992 454,91	9 861 821,70	112 130 633,21	119 546 762,31
TOTAL ACTIF COURANT		439 787 375,94	167 460 661,00	272 326 714,94	385 422 409,37
TOTAL GENERAL ACTIF		2 486 326 297,78	1 175 462 572,31	1 309 963 725,47	1 222 682 393,51

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2018/2019

Bilan Pssif

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		761 320 000,00	761 320 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves		86 251 753,42	86 251 753,42
Ecart de réévaluation			
Résultat net		7 486 767,07	6 239 922,34
Ajustement resultant changement de méthodes/correctiond'erreurs		-33 593 641,81	-31 709 772,16
Autres capitaux propres		-257 690 753,72	-263 930 676,06
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		563 774 124,96	558 171 227,54
PASSIFS NON- COURANTS			
Subventions d'équipements et investissements			
ObligationS Trésor			
Autres Emprunts et dettes assimilés		249 546 461,00	71 312 258,78
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différées			
Provision pour pensions et obligations similaires		21 441 607,50	23 033 132,66
Provision pour charges-litigesfiscauxet sociaux			
Autres provisionspour charges (impots/renouvelements des immobilisation en con			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impotsdifférés passif		1 264 173,60	1 264 173,60
TOTAL PASSIF NON COURANTS II		272 252 242,10	95 609 565,06
PASSIF COURANTS			
Obligations trésor			
Dettes parafiscalites cérélières			
Dettes intr-groupe		445 900 635,29	528 871 691,59
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premieres		2 495 858,30	11 965 636,53
Autre fournisseurs et comptes rattachés		10 578 818,01	14 245 642,46
Impots		2 498 104,79	4 735 582,94
Autres dettes passifs courants		12 363 742,02	11 082 048,39
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		473 837 358,41	568 901 600,91
TOTAL GENERAL PASSIF		1 309 863 725,47	1 222 682 393,51
(1) a utiliser uniquement pour la présentationdes états financiersconsolidés			

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2017/2018

Comptes de Résultat

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		646 957 074,34	662 050 254,62
Ventes marchandises		75 577 411,61	61 920 986,93
Ventes produits finis		567 624 643,73	609 553 739,35
Ventes autres produits		234 640,00	410 080,00
Autres prestations		5 320 379,00	10 085 469,54
Variation stocks produits finis et en cours		-2 413 535,45	-7 538 714,41
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		3 010 217,50	2 664 597,50
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		649 553 756,39	677 076 137,91
Achats consommés		-524 854 563,77	-548 106 366,40
Services extérieurs et autres consommations		-34 458 499,25	-32 568 610,27
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-559 313 063,02	-580 674 976,67
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		90 240 693,37	96 401 161,24
Charges de personnel		-75 824 646,07	-85 224 020,05
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 939 522,00	-4 263 555,13
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		10 476 225,30	6 913 586,06
Autres produits opérationnels		14 955 121,74	16 664 486,81
Autres charges opérationnelles		-2 563 761,42	-1 775 910,08
Dotations aux amortissements		-15 558 993,79	-15 023 563,67
Dotations aux provisions et petede valeur		-169 737 203,66	-167 474 595,48
Reprise sur pertes de valeur et provisions		170 951 957,41	174 643 237,82
V. RESULTAT OPERATIONNEL		8 423 345,58	12 967 251,28
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		8 423 345,58	12 967 251,28
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-2 605 652,06	-2 488 553,31
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		422 226,82	-2 301 237,86
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		835 460 835,54	888 403 852,54
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-829 220 913,20	-880 226 402,43
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 239 922,34	8 177 460,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6 239 922,34	8 177 460,11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2018/2019

Comptes de Résultat

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		616 541 603,84	648 957 074,34
Ventes marchandises		97 617 186,32	75 577 411,61
Ventes produits finis		512 418 024,29	567 824 643,73
Ventes autres produits		103 080,00	234 640,00
Autres prestations		6 403 411,23	5 320 279,00
Variation stocks produits finis et en cours		-11 948 852,04	-2 413 535,45
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 042 000,00	3 010 217,50
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		606 634 751,80	649 553 756,39
Achats consommés		-486 229 610,24	-524 854 563,77
Services extérieurs et autres consommations		-35 090 792,29	-34 458 499,25
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-521 320 402,53	-559 313 063,02
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		85 314 349,27	90 240 693,37
Charges de personnel		-79 074 637,48	-75 824 646,07
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 938 359,00	-3 938 522,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 301 352,79	10 476 225,30
Autres produits opérationnels		26 234 775,49	14 955 121,74
Autres charges opérationnelles		-1 068 625,92	-2 663 761,42
Dotations aux amortissements		-20 599 089,45	-15 558 993,79
Dotations aux provisions et pertede valeur		-177 604 383,13	-169 737 203,66
Reprise sur pertes de valeur et provisions		177 468 424,90	170 951 957,41
V. RESULTAT OPERATIONNEL		7 732 454,68	8 423 345,58
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		7 732 454,68	8 423 345,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-812 066,04	-2 605 662,06
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		565 380,43	422 228,82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		810 337 952,19	835 460 835,54
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-802 851 185,12	-829 220 913,20
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 486 767,07	6 239 922,34
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		7 486 767,07	6 239 922,34
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

S.A.R.L EL BARAKA

SIEGE SOCIALE: RN °83. ZERIBET ELOUED/ BISKRA

EXERCICE : 2017/2018

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099730139156509

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	11		
Encaissement reçus des clients et autres		703 370 283,64	803 046 342,53
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel et autres		-592 134 556,04	-754 237 531,56
Intérêts et autres frais financiers payés		-130 094,60	-104 110,90
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Virement de fond			
Souscription DAT			
Restitution DAT			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		11 105 631,00	48 704 700,07
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement	12		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-5 725 575,85	-1 006 617,16
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissement d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-5 725 575,85	-1 006 617,16
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissements rachat des actions ERIAD SETIF/Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		5 380 055,15	47 698 082,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		129 533 933,41	81 835 850,50
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		134 913 988,56	129 533 933,41
Variation de trésorerie de la période		5 380 055,15	47 698 082,91
Rapprochement avec le résultat comptable		13 557 515,26	69 205 604,59

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 741 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في : 15 - 05 - 2023

إلى السيد : مدير مطاحن البركة
زريبة الوادي - بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب :

1 – مقراني أيمن

المسجل بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة "

تحت إشراف : د/ صيفي وليد

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

مديرية الموارد البشرية
ش.ذ.م.م
مطاحن البركة
DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINE

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
د. غربي وهيبة

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): معراجي فريدة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب ثانية ماستر .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201147040 والصادرة بتاريخ 2017/02/27 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية والتجارية قسم العلوم المالية والمحاسبية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023.06.27.

توقيع المعني (ة)